« ٤ »

المشهد الأمني

فادي نحاس

مدخل

يتناول هذا الفصل بالسرد والتحليل أهم الأحداث والتحولات التي طالت المشهد الأمني العسكري الإسرائيلي في العام ٢٠١٠ وتبعاتها الإقليمية، حيث شهد عام ٢٠١٠ مجموعة من التحركات والمستجدات المهمة في عدة قضايا وملفات أبرزها: «الملف النووي الايراني» وتصاعد النقاش حول احتمالات القيام بعملية عسكرية ضد إيران؛ العلاقات التركية الإسرائيلية والأبعاد الأمنية والإستراتيجية لتوتر هذه العلاقات ؛ العلاقات السورية-الإسرائيلية؛ التهدئة القسرية بين إسرائيل وحزب الله ؛ ناهيك عن التحديات الأمنية التي واجهت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية؛ والسياسة الأمنية – العسكرية إزاء الفلسطينيين .

يتوزع هذا الفصل على عدة أقسام رئيسية. يشمل القسم الأول منه، دراسة وتقييما للمشهد الأمني العسكري الإسرائيلي من منظور إسرائيلي خاصة فيما يتعلق بمستجدات «الملف النووي الإيراني». أما القسم الثاني، فيتمحور حول الأبعاد الأمنية والإستراتيجية لتوتر العلاقات التركية الإسرائيلية . أمّا القسم الثالث، فيتناول ملف العلاقات السورية-الإسرائيلية باعتبارها «حالة اللا حرب واللا سلام». في هذا السياق، سنتطرق إلى حالة «الردع المتبادل» بين الدولتين بعدما تحولت سورية لقوة مؤثرة في الشرق الأوسط خاصة بعد ذبول سياسة عزلها إقليميا ودولياً. أمّا القسم الرابع، فسيتطرق إلى مفاعيل استمرار التهدئة القسرية بين إسرائيل وحزب الله واحتمالات وسيناريوهات حرب جديدة ضد الحزب. القسم الخامس، يستعرض صورة للتحديات الأمنية المستقبلية المطروحة أمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لعام ٢٠١٠، خاصة فيما يتعلق بتوجهات سياسة التسلح. أما القسم السادس والأخير،

فيتابع سياسة إسرائيل الأمنية والإستراتيجية في مواجهة حماس من خلال التقديرات الإستراتيجية التي تخشى سيطرة حماس على الضفة الغربية وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على استرجاع قطاع غزة. هذا القسم سيتطرق إلى مظاهر التصعيد العسكري في قطاع غزة في الذكرى الثانية للحرب بين أوجه الشبه والاختلاف، وبحث إمكانية نشوب حرب ثانية على غزة.[١]

تم عام ٢٠١٠، للمرة الأولى في تاريخ الجيش الإسرائيلي، الإعلان رسمياً عن أن إيران هي العدو الاستراتيجي الاول لإسرائيل،

الملف النووي الإيراني

استمر عام ٢٠١٠ الإجماع الإسرائيلي حول « الملف النووي الإيراني»، حيث اجمعت مختلف المستويات السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية فضلاً عن البحثية والاعلامية، على مخاطر البرنامج النووي الإيراني، واتفق هؤلاء بأنّ السلاح النووي في حال امتلاك إيران له، يشكل خطراً استراتيجيا على إسرائيل. وقد تم عام ٢٠١٠، للمرة الأولى في تاريخ الجيش الإسرائيلي، الإعلان رسمياً عن أن إيران هي العدو الاستراتيجي الاول لإسرائيل، وأن السلاح النووي الإيراني هو خطراً وجودياً، وأن القضاء على التهديد النووي الإيراني هو من أخطر واهم القضايا الأمنية التي تواجه القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل وهو ما انعكس بشكل حلي بتحول الملف الايراني إلى الشغل الشاغل الذي تتمحور حوله الذهنية والإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية كما اعلن في المؤتمر السنوي للقيادة العسكرية الإسرائيلية الذي يضم كبار الضباط في ٢٠١٠.[٢]

الخيارات الإستراتيجية والأمنية

خلافاً، للتقديرات الإستراتيجية لعامي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، حيث تراكمت معلومات استخباراتية لدى الدول الغربية دفعتها ومعها إسرائيل إلى استنتاج أن المسافة الزمنية التي تفصل بين طهران والقنبلة النووية لا تتجاوز حدّا أقصاه منتصف عام ٢٠١١ أشارت التقديرات الإستراتيجية لعام ٢٠١٠، على لسان ابرز واضعي الإستراتيجية العسكرية، مئير داغان[٣] وغابي اشكنازي[٤] ان إيران لن تمتلك قنبلة نووية قبل عام ٢٠١٥ وأنه لا حاجة للمسارعة لضربة عسكرية. هذه التقديرات الإستراتيجية أدت إلى نقاش وتباين في وجهات النظر حول كيفية التعاطي مع الشأن الإيراني في المرحلة الراهنة. تركزت وجهات النظر الأساسية في ثلاثة مستويات:

أشارت التقديرات الإستراتيجية لعام ٢٠١٠ ان إيران لن تمتلك قنبلة نووية قبل عام ٢٠١٥ وأنه لا حاجة للمسارعة لضربة عسكرية

- **المستوى الأول**: عبّر عنه قادة سياسيون وعسكريون (باراك، نتنياهو، ليبرمان...) ومفاده أن على إسرائيل الاستعداد للخيار العسكري، وإعداد العدّة لشن هجوم

في اللحظة المناسبة على المنشآت النووية الإيرانية. وهذه هي إستراتيجية حكومة نتنياهو التي يسميها: إيران أولاً. أي مواجهة التهديد النووي الإيراني قبل أي ملف آخر فلسطيني أو سوري أو لبناني. ننوه بأنه ينضم لهذا التوجه، شاؤول موفاز، رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي السابق، الذي يتبنى خيار المواجهة العسكرية على خيار الدبلوماسية والتفاوض، ويعتقد بان عامل الزمن ليس لصالح إسرائيل وسيصعب المهمة الحتمية في مواجهة إيران.

- **المستوى الثاني**: عبّر عنه رئيس شعبة الاستخبارات السابق واللواء الاحتياطي أهرون فركش، الذي أشار إلى أن إسرائيل غير قادرة على مواجهة التهديد النووي بقواها الذاتية، وإنها في حاجة ماسة إلى مساعدة الولايات المتحدة. وأضاف فركش أنه في حال وجهت ضربة عسكرية أميركية إلى إيران فعلى إسرائيل أن تكون مشاركة ليس أكثر، داعياً الجانب الإسرائيلي إلى «القليل من التواضع». وقد ترافق تصريح فركش مع تأكيدات من أوساط أخرى سياسية وعسكرية مثل دان مريدور، داني ياتوم وامنون شاحك وغيرهم، تحذر من خطر الإحساس الهائل بالغرور الذي تعرقله حقائق عدم تحقيق الانتصار المقنع في الحروب على غرار حرب الاستنزاف وحرب أكتوبر وحروب لبنان الأولى والثانية، ومن خطر اتخاذ قرارات متهورة في ظل قيادات لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة. كما قدمت مجموعة من كبار المسؤولين السابقين في جهاز الأمن الإسرائيلي توصيات متعددة الأبعاد للتصدي للتهديد النووي الإيراني تتداخل فيها مسألة العقوبات وتأثيرها على الرأي العام الإيراني مع الاستعدادات لعملية عسكرية ومقاضاة الرئيس أحمدي نجاد، أي أن التوصيات تحاول أن تنأى بحكومة نتنياهو عن التهور العسكري.[٥]

أهرون فركش: إسرائيل غير قادرة على مواجهة التهديد النووي بقواها الذاتية

- **المستوى الثالث**: يمكن ملاحظته في مواقف وتصريحات رئيس الدولة شمعون بيريس بأن لا نية لإسرائيل بمهاجمة إيران، ـوأن من الواجب خلق تعاون دولي واسع في المسألة الإيرانية، وأن كل الأحاديث عن هجوم إسرائيلي محتمل ليست صحيحة، فالحل ليس عسكرياً. هذا وقد نشرت الصحف الإسرائيلية أيضاً تعليقات واسعة حول «الخطر الإيراني»، وذهبت بعض تعليقاتها وافتتاحياتها إلى الاستنتاج: «أن الهجوم الإسرائيلي لا يمكن أن يضمن إحباط البرنامج النووي الإيراني... وهل تعرف إسرائيل ماذا وأين يجب عليها أن تهاجم؟»، و«تصفية القوة النووية الإيرانية كبير علينا».

بالمجمل، لا تعني هذه المستويات الثلاثة من المواقف والاتجاهات – التي قد تتداخل

في ما بينها – أن هناك اختلافاً في توصيف «الخطر الإيراني» على إسرائيل، بل يقع الاختلاف والتباين حول أولويات التعامل مع هذا الخطر؛ بين من يريد تأجيل العمل العسكري، ومن يلوح به مبكراً، ومن يفضل مشاركة أو دفع آخرين مثل الولايات المتحدة إلى توجيه ضربة عسكرية.

هناك تغييرات في معطيات الصراع مع إسرائيل يصر معظم الإسرائيليين على تجاهلها والقفز من فوقها،

وبموازاة هذه الاتجاهات الثلاثة، يستمر الجيش الإسرائيلي في القيام بالمناورات والتدريبات، واستقدام السلاح، وشراء المزيد من الطائرات الحربية والاستخبارية الأكثر تطوراً في العالم، وإجراء تجارب على منظومة صواريخ «حيتس» الاعتراضية وغيرها، وصولاً إلى «رضا» نتنياهو عن الاستعدادات الإسرائيلية للخيار العسكري.

هل سيغير المشروع النووي الإيراني والصواريخ نظرية الأمن القومي الإسرائيلية

هناك تغييرات في معطيات الصراع مع إسرائيل يصر معظم الإسرائيليين على تجاهلها والقفز من فوقها، وما لا ريب فيه أن مثل هذا التجاهل للتغييرات على الأرض يضعف القدرة على القراءة السليمة ويمنع رسم صورة صحيحة للواقع وبالتالي صورة قريبة من الحقيقة للمستقبل.

في هذا السياق، نود التطرق لوجهة نظر جديدة ولافتة لرئيس الموساد السابق، مئير داغان، وهي مؤشر لأول التغييرات التي قد تطرأ على الذهنية العسكرية والسياسية الإسرائيلية ترى أن الحروب باتت باهظة التكلفة وأنها صارت أصعب حسما. ومن الجائز أن ما نشرته الصحافة الإسرائيلية عن أقوال بهذه الروح تنسب الى مئير داغان هي الأشد دلالة على هذا التغيير. ورغم أن عدة صحف إسرائيلية نشرت تقارير عن امتعاض رسمي من جانب حكومة نتنياهو بسبب أقوال داغان هذه، الا ان الحكومة والصحافة الإسرائيلية كالا الثناء على داغان، لدوره في عرقلة أو إحباط المشروع النووي الإيراني وتعزيز صورة إسرائيل الردعية في العالم العربي. وكتب المعلق السياسي في «معاريف»، بن كسبيت، تعليقاً على الجدل القائم بين داغان والحكومة، أن «داغان هو رجل واع تعلم حدود استخدام القوة، وهو يقود نهجاً جديداً لمعارضي الهجوم على إيران على أساس فرضية العمل بأنه لا يمكن منع دولة بحجم إيران، قوة عظمى إقليمية، من الوصول إلى النووي، إذا كانت اتخذت قرارا صريحا بالوصول إليه. يمكن التأخير، التأجيل، الإرجاء. فللقدرة العسكرية في هذا المجال يوجد «حد محدود».[٦]

نظرة جديدة ولافتة لرئيس الموساد السابق، مئير داغان، ترى أن الحروب باتت باهظة التكلفة وأنها صارت أصعب حسما

وفي كل الأحوال فإن داغان، هو من صاغ التفكير الإسرائيلي بشأن الحرب مع

إيران بأنه «لا ينبغي لإسرائيل أن تخوض الحرب إلا بعد أن توضع السكين على رقبتها وتبدأ في قطع اللحم». ومن المؤكد أنه في ذلك ليس وحيدا. فقد أشارت الصحف الإسرائيلية إلى أنه في هذا الشأن يتقاطع مع كل من رئيس الأركان غابي أشكنازي ورئيس الشاباك يوفال ديسكين. بل أن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق، الجنرال عاموس يادلين، قد أشار في مقابلة مع «يديعوت أحرنوت» إلى اتفاقه مع داغان في هذه النقطة. إذ قالت الصحيفة أن «يادلين، مثل داغان وآخرين في الجماعة الاستخبارية، مشهور بأنه يعارض هجوما عسكريا على المشروع النووي الإيراني». وأشار يادلين «أن الإيرانيين لم يفعلوا شيئين حتى اليوم: التخصيب بنسبة عالية والقدرة على تركيب المادة الذرية في سلاح».[٧]

التغييرات في الذهنية العسكرية الإسرائيلية تجاه الحرب ترتبط بشكل أساسي بأمرين: المشروع النووي والصواريخ

والواقع أن التغييرات في الذهنية العسكرية الإسرائيلية تجاه الحرب ترتبط بشكل أساسي بأمرين: المشروع النووي والصواريخ.[٨] فإضافة لنجاح إيران في تشكيل قدرة ردعية في مواجهة إسرائيل، أحدث التهديد الصاروخي منذ حرب الخليج انعطافة في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي بعد أن أظهر للمرة الأولى منذ حرب ١٩٤٨ أن المواجهة تقع في الجبهة الداخلية وليس على الحدود. فتلك الحرب التي لم تطلق فيها صواريخ كثيرة شلت إسرائيل وأشعرت السكان أنه ليس بوسع الجيش حمايتهم. وقد أدرك اسحق رابين قبل الجيش هذا التغيير وسعى لإبرام سلام مع الفلسطينيين، لكن تعذر على المؤسسة السياسية والعسكرية تكييف نفسها مع الواقع الجديد. واضطرت إسرائيل لمعاناة عواقب هذا التأخر في نتائج حرب لبنان.[٩]

أعد الخبير الإسرائيلي الأبرز في الصواريخ عوزي روبين دراسة تؤكد أن إهمال الحكومات الإسرائيلية تطوير منظومات دفاع ضد الصواريخ نقل هذا الأمر من كونه مصدر إزعاج إلى خطر استراتيجي. وشدد روبين في دراسته على أن التسلح المكثف لسورية، حزب الله وحماس بالصواريخ والمقذوفات الصاروخية التي تغطي كل مساحة الدولة، تضمن باحتمالية عالية بان تصعد حرب استنزاف على طول قاطع الحدود لتصل بسرعة إلى حرب استنزاف ضد قلب الدولة.[١٠]

يقوم التقدير الاستراتيجي الإيراني لعام ٢٠١٠، على الافتراض بان إيران لا تريد أن تدخل في حرب مع إسرائيل وأميركا من جهة، وان الظروف الدولية والإقليمية لا تسمح للولايات المتحدة وإسرائيل بالقيام بأي عدوان ضد إيران في الأمد القريب من جهة أخرى

التقدير الاستراتيجي الإيراني لعام ٢٠١٠

يقوم التقدير الاستراتيجي الإيراني لعام ٢٠١٠، على الافتراض بان إيران لا تريد أن تدخل في حرب مع إسرائيل وأميركا من جهة، وان الظروف الدولية والإقليمية لا تسمح للولايات المتحدة وإسرائيل بالقيام بأي عدوان ضد إيران في الأمد القريب من جهة أخرى. هذا التقدير ينسجم مع الموقف الرسمي الإيراني الثابت والمنهجي في

إصراره على استكمال البرنامج النووي لأغراض مدنية، ومضيها في طريقها للوصول إلى ذروة البرنامج النووي مع التأكيد على بلوغه مراحله النهائية. في العام ٢٠١٠، أثبتت إيران بأنها مستمرة في إنتاج الوقود النووي للاستخدام الصناعي، مؤكدة بذلك نيتها المضي قدما في تخصيب اليورانيوم رغم العقوبات الدولية المسلطة.

أظهر الإيرانيون إدراكاً سياسيا وفهما واقعيا لحدود القوة.

يمكن بالمقابل الادعاء ان الإيرانيين اثبتوا إدراكاً سياسيا وفهما واقعيا لحدود القوة. فهم لا يجهلون امكانات إسرائيل الذرية وقدرتها على الرد على الضربة بأضعافها، لذا وكما يبدو على الأقل لا توجد لديهم نوايا لمغامرة عسكرية استباقية، لكن هذا لا يعني عدم العمل على تجهيز قدراتها الدفاعية والردعية وتعزيزها، فقد شهد عام ٢٠١٠، ارتفاعاً ملحوظاً بوتيرة التدريبات والمناورات الإيرانية، وإبراز قدراتها العسكرية وامتلاكها لترسانة قادرة على مواجهة أي عدوان خارجي وهو ما يندرج في سياسة الردع المتبادل ضد إسرائيل والولايات المتحدة.

من اللافت في العام ٢٠١٠، أن إيران حاولت إبراز قدرتها الهجومية أثناء المناورات والتدريبات، ما استدعى انتباه الصحافة والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وقد كتبت الصحف العبرية على لسان الجنرال اشكنازي بأن « طهران قادرة على قصف إسرائيل بعشرين صاروخا يوميا على مدار شهرين. . . وان تل ابيب لا تملك الدفاعات الكافية لمواجهتها»، مضيفاً « أن إسرائيل عاجزة عن صد الصواريخ الإيرانية الباليستية، في حال اندلاع مواجهة بين الدولتين». وفي السياق نفسه، ورد على لسانه بان التقديرات العسكرية تشير إلى أن إيران تملك نحو ٣٠٠ صاروخ من طراز شهاب – وهي كمية أكبر بكثير من الكمية التي كانت تتناولها وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية على حدّ سواء – ووجود هذه الكمية بأيدي حكومة طهران له مدلولات بعيدة المدى، أهمها أنها قادرة على ضرب العمق الاستراتيجي لإسرائيل.[١١]

الجنرال اشكنازي يقول بأن «طهران قادرة على قصف إسرائيل بعشرين صاروخا يوميا على مدار شهرين... وان تل ابيب لا تملك الدفاعات الكافية لمواجهتها»

وفي مجال الإمكانات الدفاعية الإيرانية، يؤكد الجيش الإيراني أن طهران تحظى بحماية نظام دفاع جوي مضاد للصواريخ العابرة، حيث أن طهران من العواصم القليلة في العالم المزودة بنظام دفاعي مضاد للصواريخ العابرة المتطورة «اس-٢٠٠» الذي اختبرته «بنجاح» كنسخة مطورة من نظام دفاعها الجوي الصاروخي الذي طورته بعد رفض موسكو تسليمها صواريخ «اس-٣٠٠». أضف إلى ذلك، أشارت الصحف الإسرائيلية إلى تدريبات ومناورات عسكرية إيرانية حول تدمير أكثر من ١٠ طائرات من دون طيار تابعة للعدو الوهمي من قبل شبكة الدفاعات الجوية المضادة. مؤكدة أن إيران تقوم باختبارات في مجال المنظومات الحربية والأجهزة المضللة والمحذرة والموجهة في مجال الحرب الالكترونية.[١٢]

خيارات إسرائيل في مواجهة النووي الإيراني

تدرك الحكومة الإسرائيلية أن الخيارات الإسرائيلية محدودة بدون الدعم الأميركي في هذه المرحلة. والنقاش قائم حول كيفية الرد الإسرائيلي في الأوساط السياسية والعسكرية ويرتكز على احتمالين للرد:

- الأول: دفاع غير فعال؛ بناء ملاجئ نووية لكل سكان إسرائيل، وذلك خيار غير واقعي بسبب الكلفة الباهظة جداً، وكذلك عاصر المفاجأة قد يبقى السكان خارج الملاجئ.
- الثاني: الهجوم، أي القيام بعملية عسكرية ضد المنشآت النووية، بتوجيه ضربة بأسلحة نووية تكتيكية في حال فشل ضربة بالسلاح التقليدي.

كما يبدو، فأن خيار «دفاع فعال» أي الاعتماد على بناء منظومة دفاعية وتعزيزها، قد سقط من الخيارات الإستراتيجية لمواجهة إيران، وهو ما تمسكت به إسرائيل حتى العام ٢٠٠٨، وشكل المصداقية الأساسية في استمرار برنامج تطوير صاروخ «حيتس» كوسيلة دفاعية أمام إمكانية هجوم نووي إيراني على إسرائيل. هناك قناعة تامة لدى المستويين العسكري والسياسي بأنه لن تملك إسرائيل منظومة دفاعية لصد أي هجوم صاروخي مكثف عليها من قبل إيران في المنظور القريب. أما اللافت هو عدم تداول الأوساط الإسرائيلية لخيار الردع النووي الذي لوحت به حكومة أولمرت السابقة. وهي الفكرة الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة ثم روسيا خلال الحرب الباردة. لان إسرائيل غير قادرة على تحمل ولو ضربة نووية واحدة في عمقها الاستراتيجي، ولأنه لا توجد منظومة صواريخ دفاعية قادرة على تأمين دفاع كامل محكم.[١٣]

احتمالات القيام بضربة عسكرية ضد إيران

نظريا، تشير التدريبات والمناورات العسكرية خاصة فعالية سلاح الطيران الملفتة طيلة عام ٢٠١٠، بان سنة ٢٠١١ هي سنة الحسم في الملف الإيراني. قام سلاح الطيران الإسرائيلي بتدريبات مكثفة على قصف المنشآت النووية الإيرانية بأسلحة نووية تكتيكية. باعتبار انه سيخرج الهجوم بأسلحة نووية إلى حيز التنفيذ في حال فشل هجوم بأسلحة تقليدية، حيث أن تقديرات مسؤولين عسكريين إسرائيليين أن هجوما تقليديا لن يُحدث دمارا كافيا في المنشآت النووية المحصنة والتي بني قسم منها على عمق عشرات الأمتار تحت سطح الأرض.[١٤]

وذكرت مصادر إسرائيلية أن سلاح الجو الإسرائيلي أجرى تمرينات كبيرة حاكت

فيها تنفيذ غارات جوية ضد إيران. وتم خلال هذه التمرينات تشغيل منظومات الدفاع الجوي منها بطاريات صواريخ «الباتريوت»، و «حيتس»، وجهاز «القبة الحديدية» وذلك للتعامل مع احتمال أن يقوم حلفاء إيران في الشرق الأوسط (سورية وحزب الله وحماس) بقصف العمق الإسرائيلي ردًا على هجوم إسرائيلي في إيران. كما تدربت قوات سلاح الجو على الحماية من هجمات إيرانية بصواريخ من طراز «شهاب». إن مهمة سلاح الجو في التمرينات كانت تدمير قواعد ومنصات إطلاق الصواريخ ومنظومة الرادار السورية ومنظومة الدفاعات الجوية.[١٥]

قامت إسرائيل بتوسيع دائرة المناورات المشتركة مع دول «صديقة» مثل رومانيا وطرح إمكانية مناورات مشتركة مع سلاح الجو اليوناني. قد تشكل القواعد العسكرية لهذه الدول موقعاً مهماً في التكتيك العسكري في حال القيام بضربة لإيران

أضف إلى ذلك، قامت إسرائيل بتوسيع دائرة المناورات المشتركة مع دول «صديقة» مثل رومانيا وطرح إمكانية مناورات مشتركة مع سلاح الجو اليوناني. قد تشكل القواعد العسكرية لهذه الدول موقعاً مهماً في التكتيك العسكري في حال القيام بضربة لإيران.[١٦]

رغم ذلك، وكما نرى فان عدة تقديرات ترجح عدم إقدام إسرائيل على القيام بعملية عسكرية في المرحلة الراهنة، أهمها:

- **أولا:** وجود خلاف بين نتنياهو وباراك وبين رؤساء الأجهزة الأمنية الموصوفين بأنهم «معتدلون»، على غرار اشكنازي، حول سبل التعامل مع «الخطر الإيراني». من بين هؤلاء المسؤولين المدير السابق للموساد مئير داغان (تنسب له عملية تعطيل للحواطيب النووية بڤيروس «ستوكسنيت»، أو اغتيال علماء إيرانيين)، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية عاموس يدلين، ورئيس جهاز الأمن الداخلي (الشاباك) يوفال دسكين. ننوه بما ذكرته صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، إن معارضة رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي الجنرال غابي اشكنازي لتوجيه ضربة عسكرية إسرائيلية لإيران كانت السبب الذي دفع بوزير الدفاع إيهود باراك إلى إقالته.

وجود خلاف بين نتنياهو وباراك وبين رؤساء الأجهزة الأمنية الموصوفين بأنهم «معتدلون»، على غرار اشكنازي، حول سبل التعامل مع «الخطر الإيراني».

- **ثانياً:** الموقف الأميركي- يبدو الموقف الأميركي الرسمي حاسماً تجاه النوايا والاستعدادات الإسرائيلية لضرب إيران، فهو لا يكتفي فقط بعدم تشجيع أي خيار عسكري، بل يعارض بقوة مثل هذا الخيار في هذه المرحلة، حتى لو كانت إيران هي الخطر الأول على إسرائيل. لا بل تختلف الإدارة الأميركية مع الرؤية الإسرائيلية حول أولويات الحل في منطقة الشرق الأوسط، فبدلاً من «إيران أولاً»، ترى هذه الإدارة أولوية التقدم على المسار الفلسطيني بإعلان الموافقة على حل الدولتين؛ لأن هذا الإعلان، وفقاً للمنظور الأميركي، يمكن أن يساعد في تشكيل جبهة

عربية أميركية إسرائيلية لعزل إيران.[١٧] في حين ترى حكومة نتنياهو أن معالجة الملف النووي الإيراني أولاً هو الذي يمكن أن يتيح التقدم في الملف الفلسطيني، لأن إيران بإمكانها تعطيل أي تقدم يحصل على هذا المستوى، لذا يجب الحد من قدرة إيران ووقف برنامجها النووي قبل الانتقال إلى الملف الفلسطيني.

وتذهب الإدارة الأميركية أبعد من ذلك، بتحذير المسؤولين الإسرائيليين بشكل واضح «من مفاجأة واشنطن بعملية عسكرية ضد إيران»، وهو تحذير نقله رئيس وكالة الاستخبارات الأميركية، ليون بانيتا. في حين اعتبر نائب الرئيس، جو بايدن، أن مهاجمة إسرائيل ستكون نوعاً من «التهور». أما وزير الدفاع روبرت غيتس، فقال إنه «سيفاجأ إن بادرت إسرائيل إلى شن عملية عسكرية ضد إيران»، وحذر في الوقت نفسه من عملية مماثلة، لأن ذلك لن يؤدي سوى إلى تأجيل البرنامج النووي، وزيادة التصميم الإيراني، وأن الضربة ستكون لها عواقب وخيمة، وستؤجج مشاعر الكراهية ضد الجهة المسؤولة عنها.[١٨]

يرى الباحث زاكي شالوم من معهد الأمن القومي الإسرائيلي، أن هناك أسبابا لعدم إقدام الإدارة الأميركية الحالية على توجيه ضربة عسكرية لإيران واقتناعها التام بذلك، وتتمثل فيما يلي: انتخاب اوباما اثبت الأمر الذي دل على أن الرأي العام الأميركي لديه الرغبة في التغيير وان الجمهور الأميركي يريد أن يرى على ارض الواقع سياسة جديدة، إيران كانت دائما في الوعي الأميركي كلمة ترتبط بكل ما تحمله الكلمة من معاني الإخفاق في الإحداث الدامية بين طهران وواشنطن، وقال أيضا أن التقرير الصادر عن أجهزة الاستخبارات الأميركية أشار إلى عدم قدرة إيران الوصول لقوة عسكرية نووية في الأمد القريب، وتأكيده على أن طهران لا تقوم بارتكاب أشياء تدعو للشك والريبة.[١٩]

وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس، قال إنه «سيفاجأ إن بادرت إسرائيل إلى شن عملية عسكرية ضد إيران»

ويضيف بان عملية أميركية إذا ما نفذت سواء بشكل مستقل أم عبر التعاون مع إسرائيل، فإنها من المؤكد ستجلب معها ردا إيرانيا ضد إسرائيل، وهو رد سيكون من الصعب توقعه أو معرفة نتائجه مسبقا وتقديرها بشكل جيد وصحيح، لكن إذا ما أقدمت طهران على تنفيذ عمليات انتقامية ضد إسرائيل فإنها من المؤكد ستتسم بالانتقام الشديد وستتسبب في وقوع العديد من الإصابات داخل إسرائيل، الأمر الذي ستتبعه حاجة ملحة إلى تدخل أميركي سريع وطويل المدى في حرب تطال سائر بلدان الشرق الأوسط، ولهذا فانه من المشكوك فيه أن الرئيس الأميركي اوباما في مثل هذا الموقف من الممكن أن يقوم باتخاذ قرار حاسم من شأنه أن

يورط أميركا مرة أخرى خاصة في ظل تورطها التام في العراق. ويقدر بعض الخبراء والمحللين العسكريين في إسرائيل بأن صفقة التسليح الأميركية للسعودية تشكل إشارة عملية جديدة بأن واشنطن باتت تميل إلى القبول بحقيقة أن إيران دولة نووية، وذلك بحسب النظرية التي رددها في الآونة الأخيرة كثيرون من المسؤولين والخبراء السياسيين والعسكريين الأميركيين. لم يكن للصفقة التي وصفت بأنها الأكبر في تاريخ أميركا والتي تصل أرقامها الأولية إلى ستين مليار دولار، من هدف سوى إيران وردعها وتحقيق توازن عسكري وسياسي معها، فضلا عن تجديد المظلة الأميركية التقليدية للحكم في السعودية وفي بقية بلدان الخليج العربي. وبعكس ما يشاع في بعض الأوساط الرسمية العربية والأميركية في العامين الماضيين هذه الصفقة ليست مبنية على خطط أميركية للحرب على إيران، بل تستند إلى حقيقة احتياج حلفاء أميركا العرب والخليجيين تحديداً، تطمينات أميركية بان التقارب الحاصل بين الأميركيين والإيرانيين لن يكون على حسابهم، ولن يؤدي إلى إعادة إنتاج التفاهم القديم على ضمان أمن الخليج والنفط.[٢٠]

فيما يتخوف الساسة الإسرائيليون ان هذه الصفقة السخية هي تعبير عن بوادر التفاهم الأولي بين واشنطن وطهران الذي شهد توافقا على تشغيل محطة وبشهر النووية الإيرانية، وعلى تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة نوري المالكي، وعلى تبادل عدد من الرهائن المخطوفين في أميركا وإيران، وكذلك إلى استعداد مشترك للتوصل إلى تفاهمات مماثلة في أمكنة أخرى أهمها أفغانستان، عندما يتم الوصول إلى حل معقول ومشرف للجانبين لعقدة برنامج إيران لتخصيب اليورانيوم.

تهدف عقود التسلح الهائلة إلى تبديد مخاوف وتحفظات حلفاء أميركا العرب والخليجيين الذين بنوا الكثير من حساباتهم وتوقعاتهم على أساس أن الحرب الأميركية والإسرائيلية على إيران حتمية، وقد ضرب لها عدد من وزراء الخارجية العرب مواعيد محددة، وراهنوا على تفاصيلها ونتائجها، حتى أن أحدهم تكهن بأن الضربة الأولى ستكون لمحطة وبشهر الإيرانية، قبل أن يفاجَأ بقرار تشغيلها، وقبل أن يكتشف مع كثيرين سواه أن واشنطن تسير في الاتجاه المعاكس لآمال العرب وطموحاتهم.

حقق الأميركيون من خلال صفقاتهم العسكرية مع دول الخليج، توازنا في القدرات التقليدية: لا يمكن لطهران أن تدعي أنها القوة المهيمنة على الخليج،

مثلما لا يمكن للدول الخليجية الست أن تشعر بأنها عرضة لهجوم أو عمل عسكري إيراني ما. لكن هذا التوازن يتيح المضي قدما في ذلك الصراع التاريخي والمذهبي بين الجانبين، الذي يتجلي في التوترات السنية الشيعية في البحرين والكويت، والمرشحة للتجذر في العراق واليمن، والتجدد في لبنان. ما يتيح لواشنطن الخروج من الصراع لأنها تقف على مسافة واحدة من أتباع المذهبين، ولن تتورط في معركة جديدة.

- **ثالثاً**: على الرغم من وجود حالة من التوافق في الآراء على نطاق واسع في دول أوروبا، بشأن حتمية منع إيران من الوصول إلى القدرات العسكرية النووية، لن تسرع دول أوروبا في حسم موقفها بقرار شن هجوم إلا بعد أن تتأكد تماما أن كافة الطرق الدبلوماسية والاقتصادية قد أغلقت أمامها، وان الحسم العسكري هو الحل الوحيد.[٢١]
- **رابعاً**: تلمح بعض الأوساط الاستخبارية الإسرائيلية إلى وجود تقدم في المعلومات الاستخبارية حول «النووي الإيراني»، وتنوه إلى كثرة «العوائق التقنية» التي أشارت إليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مثل صعوبات في عملية تخصيب اليورانيوم، وجود «فيروس حواسيب» في مفاعل بوشهر. أضف إلى ذلك، قتل خبراء وعلماء يوجد لهم دور أساسي في المشروع النووي.[٢٢]
- **خامساً**: وفضلاً عن تأثيراتها المختلفة، فإن الضربة الإسرائيلية ستؤثر على القضية الفلسطينية والأوضاع الإقليمية، حيث إن فشل إيران في القيام برد عسكري مناسب، سيؤدي إلى تعرض حركات المقاومة الفلسطينية إلى مزيد من الضغط كي تخضع لشروط إسرائيل. أما إذا نجحت في القيام برد قوي، فقد يعزز ذلك من دورها الإقليمي، ويدعم خط المقاومة، وقد يرغم إسرائيل على تخفيض شروطها فيما يتعلق بحل الدولتين.

في المنظور الإسرائيلي، إسرائيل تواجه مسألة الحفاظ على مصداقيتها، وعدم اتخاذ إجراءات ضد إيران سيكون أمرا من شأنه أن يعرض مصداقيتها للخطر، وسيظهرها على أنها غير قادرة على انتهاج خطوات جادة في تطبيقها لنظرية الردع التي تتبناها منذ قيامها.

من الممكن الافتراض، أنه في حالة التأكد من أن أميركا لا تميل لمسألة شن عمل عسكري ضد إيران فان إسرائيل ستجد نفسها مضطرة للقيام باتخاذ قرار هو الأخطر من نوعه وأكثرها صعوبة في تاريخ الدولة، وهو إعطاء أوامر للجيش الإسرائيلي بشن هجوم عسكري فوري ضد إيران. في المنظور الإسرائيلي، إسرائيل تواجه مسألة الحفاظ على مصداقيتها، وعدم اتخاذ إجراءات ضد إيران سيكون أمرا من شأنه أن يعرض مصداقيتها للخطر، وسيظهرها على أنها غير قادرة على انتهاج خطوات جادة في تطبيقها لنظرية الردع التي تتبناها منذ قيامها.

في المرحلة الراهنة، سيواصل نتنياهو تأييده لفرض العقوبات وتشديدها على إيران، رغم قناعته بان العقوبات لم تأت بتغيير. وفي المقابل، سيستمر بطلبه من أميركا، التلويح بتوجيه ضربةٍ عسكرية، لأنّ إيران خاصة رئيسها احمدي نجاد لا يفهم لغة العقوبات الاقتصادية المفروضة على بلاده باسم الشرعية الدولية. من الجدير ذكره، عند الحسم العسكري، تفترض إسرائيل بأنه، على الأقل، ستمنحها الولايات المتحدة الأميركية غلافاً جوياً يساهم إلى حدّ كبير في إسقاط الصواريخ الباليستية الإيرانية المتجهة إليها.

الحسم العسكري، تفترض إسرائيل بأنه، على الأقل، ستمنحها الولايات المتحدة الأميركية غلافاً جوياً يساهم إلى حدّ كبير في إسقاط الصواريخ الباليستية الإيرانية المتجهة إليها.

التحوّلات التركية وأبعادها على العلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل

لم يكن الوضع التركي عام ٢٠١٠ وضعا عادياً، إذ مرت خلاله تركيا، سياسياً وعسكرياً وقانونياً، أعقد مراحل تحوّلاتها الداخلية، التي تضعها بالفعل أمام استحقاقات مصالحها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي.

ذلك أن التعديلات الأخيرة التي أُجريت على الدستور التركي بعد استفتاء ١٢ أيلول ٢٠١٠، عزّزت صلاحيات الحكومة، ومكّنتها من اتخاذ القرارات الخاصة بالأمن القومي، كما أنّها وضعت حداً لتقليد كان يقضي بأن يكون الأمين العام لمجلس الأمن القومي قائداً عسكرياً. وحسب التعديلات الدستورية الأخيرة، أصبح يقف على رأس تلك المؤسسة البالغة الأهمية مدني، يُعيّن بقرار من مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية. بمعنى آخر، وضعت نهاية لنظام الوصاية العسكرية من خلال تكبيل يد المؤسسة العسكرية وإخضاعها لرقابة المؤسسات المدنية.

قيل الكثير عن التعديلات الأخيرة التي أقرّها المجلس على «وثيقة الأمن القومي التركي»، أو ما بات يُعرف بـ«الكتاب الأحمر»، الذي تعاد دراسته وتقييمه كل خمسة أعوام بشكل دوري. وأهم التعديلات على «الكتاب الأحمر»، هي إلغاء «بروتوكول أماصيا»، الذي يمنح الجيش سلطة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية، ومن دون إذن من الحكومة. فمن المعروف أنّ الجيش التركي منح نفسه حقّ الوصاية، على الشعب والحكومة، منذ إعلان قيام الجمهورية التركية بصيغتها العلمانية في العام ١٩٢٣.

لم يكن الوضع التركي عام ٢٠١٠ وضعا عاديا، إذ مرت خلاله تركيا، سياسيا وعسكريا وقانونياً، أعقد مراحل تحوّلاتها الداخلية

لهذا، فإنّ التعديلات الدستورية الأخيرة وأهمها تعديل مبنى مجلس الأمن القومي تعني حدوث تحوّلات لا يستهان بها في تاريخ علاقة الجيش والحكومة في تركيا. وأول تلك المعاني، أنّ الحكومة ماضية في إنهاء احتكار الجيش لصفقات الأسلحة، التي يبرمها حاليا من دون الرجوع للحكومة، وبعيداً عن أية رقابة أو مساءلة، إضافة إلى كشف وتعديل وثائق سرية أخرى للجيش، وعلى رأسها «الدستور السري»، الذي أعدّ بعيداً عن أعين الحكومة والشعب.

من المؤكّد أنّ تركيا تستعدّ لتحديد مسارات وأولويات مصالحها وأمنها القوميين، في أزمان تتداخل فيها المصالح وتتبدّل وتتعقّد وتتضارب.

في وثيقة الأمن القومي التركي الجديدة، هناك الكثير من الدلالات الجديدة، أبرز عناوينها:

- ضرورة تعزيز مكانة تركيا الإقليمية كأولوية إستراتيجية في السياسة الخارجية.
- ضرورة توسيع تركيا لدورها ونفوذها، في دول: إيران، العراق، سورية، روسيا، أذربيجان، بلغاريا، واليونان، عبر متابعة التطورات السياسية والأمنية في تلك الدول، وذلك من أجل ضمان أمن الاحتياطات والطرق النفطية.

تحولات على الصعيد الخارجي

حققت تركيا على الصعيد الخارجي، نجاحات لا تتناسب مع سرعة امتصاص المنطقة والعالم لها. واستخدمت إسرائيل قضية قافلة «أسطول الحرية»، ذريعة لمحاصرة الدور التركي وتأديب الدبلوماسية التركية، وإفهامها أن لحركتها ولنجاحاتها حدوداً لا يمكن تجاوزها. فكان الاحتضان الغربي الرسمي للهجوم الإسرائيلي على «أسطول الحرية» نهاية أيار ٢٠١٠ ومسارعة هذه القوى لتغطية مرور قرار العقوبات رقم ١٩٢٩ على إيران بعد أسبوع واحد على الهجوم على الأسطول الذي كان في أحد أوجهه عقوبة على دور أنقرة في الملف الإيراني.[٢٣]

إن التحولات الإستراتيجية التركية في سياستها الخارجية، تضعها أمام تحديات صعبة أمام «حلفائها» في حلف «ناتو» ولها انعكاس واضح على علاقتها مع إسرائيل

في العام ٢٠١٠ واصلت تركيا صعودها في الفضاء الإقليمي والدولي. ولا شك في أن دورها الحاسم في التوصل إلى اتفاق ١٧ أيار النووي مع إيران، وبمشاركة البرازيل، كان ذروة نجاح الدبلوماسية التركية على الساحة الإقليمية والدولية.

إن التحولات الإستراتيجية التركية في سياستها الخارجية، تضعها أمام تحديات صعبة أمام «حلفائها» في حلف «ناتو» ولها انعكاس واضح على علاقتها مع إسرائيل. من أبرز هذه التحديات، هو ما يناقشه مجلس الأمن القومي التركي، حول «مشروع نشر الدرع الصاروخي الأميركي داخل تركيا». فثمّة الكثير من الهواجس التركية حوله، تتعلّق بمخاطر استهدافه دولا بعينها كإيران مثلا، بصورة علنية أو خفية، إضافة إلى تخوّفات من إمكانية حصول إسرائيل على معلومات استخباراتية، من خلال أجهزة الرصد والرادار التابعة للدرع الصاروخي. فهل تقوى تركيا، العضو في حلف «الناتو»، على رفض المشروع تماماً، فيما إذا واصلت واشنطن ضغوطها عليها؟ أم إنّ مجلس الأمن القومي التركي، بتركيبته ووثيقته الجديدتين، سيكون له رأي آخر؟!.[٢٤]

في هذا السياق، ذكرت تقارير إسرائيلية أن تركيا تعارض تسليم إسرائيل معلومات استخباراتية تحذر من صواريخ إيرانية وذلك على خلفية التدهور الكبير في العلاقات بين الدولتين.[٢٥] ذكرت صحيفة «هآرتس» أنه في إطار جهود أميركية لإقناع تركيا بنصب منظومة دفاعية مضادة للصواريخ في أراضيها، طلبت تركيا التأكد من ألا يتم تسليم أية معلومات تتلقاها هذه المنظومة إلى دول ليست عضوا في حلف شمال الأطلسي «الناتو» وخصوصا إسرائيل.[٢٦]

من المحتمل، على ضوء الانتقادات ضد تركيا في الولايات المتحدة ودول أوروبية واتهامها بالابتعاد عن حلف الأطلسي، أن توافق على نصب هذه المنظومة الدفاعية شرط ألا يتم الإعلان عن أنها موجهة ضد صواريخ إيرانية أو سورية أو روسية وإنما هدفها الدفاع عن تركيا وأوروبا. وكذلك فإن تركيا قد تطلب أن تتمكن من الحصول على المعلومات التي ترصدها هذه المنظومة وبصورة مباشرة وأن تكون شريكة كاملة في عملية صناعة القرارات في أعقاب المعلومات التي تصل عبر المنظومة الدفاعية، وبذلك أن تتمكن تركيا من التأثير على القرارات التي يتخذها «الناتو» ضد إيران.

شكلت حادثة «أسطول الحرية» نقطة تحول مفصلية في العلاقات التركية الإسرائيلية،

مستجدات العلاقات التركية الإسرائيلية

كانت العلاقة بين إسرائيل وتركيا جيّدة على مدى عقود. وقد اعتبر البعض في إسرائيل أن هذه الشراكة مهمّة بقدر أهمية معاهدة السلام مع مصر. كما اعتبرت تركيا أن هذه الشراكة تشكّل محوراً كبيراً في علاقاتها الخارجية، خاصة عندما عاودت التركيز على الشرق الأوسط على أثر انهيار الاتحاد السوفييتي.

جلبت العلاقة المتينة فوائد عسكرية وتجارية للشريكين، فراحت القوات الجوية التركية تتدرب في إسرائيل فيما بدأت القوات الجوية الإسرائيلية تتمرّن فوق الأراضي التركية الشاسعة. وكانت إسرائيل متلهفّة لاستخدام المرافئ التركية من أجل غواصاتها الألمانية الصنع والمزوّدة بصواريخ نووية. وقبيل نهاية ولاية رئيس الوزراء إيهود أولمرت، كرّس نظيره التركي رجب طيب أردوغان وقتاً طويلاً ومجهوداً كبيراً للتوسط بين إسرائيل وسورية، ولا شك أنه كان مدعوماً من وزارة الخارجية الأميركية. ويبدو أن تركيا شكّلت الخيار لكونها بلداً مسلماً وشريكاً استراتيجياً لإسرائيل.

شكلت حادثة «أسطول الحرية» نقطة تحول مفصلية في العلاقات التركية الإسرائيلية، إذ للمرة الأولى يسيل الدم التركي على طريق تل أبيب ـ أنقرة، وللمرة الأولى يقتل مواطنون أتراك مدنيون في المياه الدولية، وهو ما أنتج شرخا عميقا في العلاقات، وهيأ الأجواء من أجل ان تعتبر «وثيقة الأمن الاستراتيجي الجديدة» السياسات

الإسرائيلية تهديداً للاستقرار الإقليمي، وعدم الاستقرار الإقليمي هو تهديد للأمن القومي التركي. وفي مقابل ذلك أخرجت دول مثل العراق وإيران وروسيا من دائرة التهديدات لتركيا.

مع ذلك، أدركت القيادة التركية أن مرحلة جديدة قد بدأت بعد «أسطول الحرية». وهناك انعكاس مباشر وتوتر حقيقي في علاقاتها مع إسرائيل والدول الغربية، وعلى حضورها ودورها الإقليمي والدولي، الأمر الذي جعلها لا تتخذ إجراءات راديكالية ضد إسرائيل تتناسب مع حجم العدوان.[٢٧]

التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا

يمثّل التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا، نقطة ضعف كبيرة بالنسبة إلى الراغبين بقطع العلاقات بين الدولتين، إذ تتجاوز قيمةّ المشاريع ذات الطابع العسكري بينهما، ملياري دولار سنوياً. وبدأ هذا التعاطي العسكري على نطاق واسع، منذ السنوات الأولى لتسعينيات القرن الماضي، عندما اتُفق على تنفيذ ١٩ مشروعاً بين الدولتين، نُفّذ ١٣ منها، ويبقى إتمام ٦ مشاريع أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال التعاون بين الجانبين كبيراً للغاية في نواحي الأبحاث العلمية الدفاعية والبنى التحتية وكل ما يتعلق بالنفط ومشتقاته.[٢٨]

تقوم العلاقات الأمنية بين الدولتين على وثيقة أو اتفاقية عسكرية مشتركة صدرت في ١٨ آذار ١٩٩٦ في مجال المناورات والتدريبات المشتركة وإجراء حوار استراتيجي

الاتفاقية الأمنية العسكرية سنة ١٩٩٦:

تقوم العلاقات الأمنية بين الدولتين على وثيقة أو اتفاقية عسكرية مشتركة صدرت في ١٨ آذار ١٩٩٦ في مجال المناورات والتدريبات المشتركة وإجراء حوار استراتيجي. فيما يلي بعض ما جاء في المعاهدة الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل:

١. خطة لتجديد ٤٥ طائرة **f - 4** بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، تجهيز وتحديث ٥٦ طائرة **f - 5**، صناعة ٦٠٠ دبابة، **m- 60** خطة لإنتاج ٨٠٠ دبابة إسرائيلية «ميركافاه» وخطة مشتركة لإنتاج طائرات استطلاع بدون طيار، وخطة مشتركة لإنتاج صواريخ أرض جو «بوبي» بقيمة نصف مليار دولار بمدى ١٥٠ كم.
٢. تبادل الخبرة في تدريب الطيارين المقاتلين.
٣. إقامة مناورات مشتركة برية- بحرية- جوية.
٤. تبادل الاستخبارات (المعلومات) الأمنية والعسكرية بخصوص المشاكل الحساسة مثل الموقف الإيراني والعراقي والسوري.

٥ . إقامة حوار استراتيجي بين الدولتين .

٦ . التعاون الاقتصادي (تجاري صناعي، وعسكري) .

حدد اتفاق عام ١٩٩٦ أعداء تركيا ونصّ على وضع آلية مشتركة لمواجهة الأخطار المشتركة الآتية من سورية والعراق وإيران من خلال منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين الدولتين ومن خلال أنشطة استخبارية مشتركة ونصب أجهزة تنصّت في جبال تركيا . كذلك نص على مناورات مشتركة يسمح فيها باستعمال أجواء الدولتين عسكرياً، وعلى تدريبات مشتركة للجيشين، وعلى حق المقاتلات الإسرائيلية باستعمال القاعدتين الجويتين التركيتين قونيا وإنجرليك . ولا ضرورة للتوقف طويلاً أمام الحاجة المزمنة للدولة العبرية لـ «المجال الحيوي» نسبة إلى ضيق مساحتها وكثافتها السكانية وإحاطتها بدول الطوق .

صفقات التسلّح والمعاهدات العسكرية

حولت صفقات التسلّح الضخمة التي زوّدت بها إسرائيل الجيش التركي، حولت تركيا إلى السوق العسكرية الكبرى للصناعة العسكرية الإسرائيلية، حيث كانت عقود التسلح إضافة إلى المناورات المشتركة في صلب علاقات التبادل، وبحسب وكالة صناعات الدفاع التركية فقد فازت في العام ٢٠٠٢ الصناعات العسكرية الإسرائيلية بعقد بقيمة ٦٦٨ مليون دولار لتحسين ١٧٠ دبابة من طراز **m- 60** يفترض ان ينتهي تسليمها في ٢٠١٠ . وفي العام ٢٠٠٦، وقع الطرفان على اتفاق تعاون عسكري يشمل صفقات بيع أسلحة وصيانة تجهيزات لتركيا، حيث كلفت شركات إسرائيلية تحديث حوالي مئة مقاتلة من نوع **4 - f** و **5 - f** تركية في عقد بلغت قيمته حوالي ٧٠٠ مليون دولار، كما باعت تركيا صواريخ وتجهيزات الكترونية . وهناك عقد آخر قيمته ١٨٣ مليون دولار يتعلق بتسليم عشر طائرات بدون طيار وتجهيزات مراقبة في إطار تعاون تقوم به صناعات الطيران الإسرائيلية . ووقعت عقود أخرى بشكل سري فيما قدر خبراء في مجال الدفاع بان عقود الأسلحة في العام ٢٠٠٧ فقط شكلت ٦٩٪ من قيمة التبادل التجاري بين البلدين البالغ ٢,٦ مليار دولار .

ما زالت هناك ٦٠ معاهدة سارية المفعول للتعاون المشترك في قضايا الأمن والعسكر بين الدولتين

حتى عام ٢٠١٠، ما زالت هناك ٦٠ معاهدة سارية المفعول للتعاون المشترك في قضايا الأمن والعسكر بين الدولتين . إن هذه المعاهدات كانت في حالة خطر بسبب تأزم العلاقات السياسية، خصوصا في فترة الحرب العدوانية على قطاع غزة . بذلت جهود خارقة من باراك ومسؤولين إسرائيليين آخرين لإعادة المياه إلى مجاريها . رسمياً

هناك اتفاق بين الجانبين على الاستمرار في تفعيل هذه المعاهدات وتوسيع نطاقها.[٢٩]

تتعلق المعاهدات المذكورة بعدة صفقات أسلحة وخدمات تبيعها إسرائيل إلى تركيا، بينها: تزويدها بـ ١٠ طائرات تجسس مقاتلة بلا طيار من طراز «هارون» الإسرائيلية الصنع، تحديث طائرات «فانتوم» التركية المقاتلة في مصانع شركة سلاح الجو في تل أبيب، تحديث دبابات تركية قديمة، تعاون أمني واسع في إطار ما يسمى بـ «مكافحة الإرهاب»، تدريبات مشتركة على القتال، جويا وبحريا وبريا، تدريبات مشتركة على الإنقاذ وتزويد الجيش التركي بأجهزة اتصال ذات تقنية إلكترونية حديثة، تبادل المعلومات في مجال الأمن وغيرها.

تدهور العلاقة وانعكاساته على التعاون العسكري

لم تعد تركيا ٢٠٠٩ تشبه تلك التي كانت خلال الحرب الباردة. لم يعد هناك اتحاد سوفييتي طامع بأراضيها وبمضيقَيها يدفعها إلى التقرّب من أية قوة أو حلف أطلسي أو جارة قوية، لمجرّد تأمين حماية ذاتية. ولم تعد كما كانت، دولة مرعوبة من جوارها العراقي أو السوري أو الإيراني أو اليوناني أو الأرميني، الذي دفع حينها بديفيد بن غوريون وعدنان مندريس إلى توقيع اتفاق ضد «الراديكالية الشرق أوسطية وضد التأثير السوفيتي» عام ١٩٥٨.

أن حجم التبادل العسكري بين تل أبيب وأنقرة، وفق معطيات جديدة لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية، هبط من مليار دولار في السنة الماضية، إلى ما بين ٩٠ حتى ١٠٠ مليون دولار، في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة

في تشرين الثاني ٢٠١٠، كشفت أوساط عسكرية وأمنية إسرائيلية، أن حجم التبادل العسكري بين تل أبيب وأنقرة، وفق معطيات جديدة لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية، هبط من مليار دولار في السنة الماضية، إلى ما بين ٩٠ حتى ١٠٠ مليون دولار، في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة، وهو ما اعتبرته الأوساط الإسرائيلية مؤشرا يدعو إلى القلق، من أبعاد استمرار تدهور العلاقات.[٣٠] وأفادت المصادر نفسها بأن هذه المعطيات الجديدة، دفعت إسرائيل إلى دراسة إستراتيجية الصفقات العسكرية مع تركيا، حيث ترى مصادر إسرائيلية، أن تدهور العلاقة بين الدولتين شوش على استكمال صفقة لطائرات من دون طيار، التي وُقّع عليها عام ٢٠٠٤ البالغة قيمتها ١٨٠ مليون دولار. حيث أرسلت إسرائيل إلى تركيا طائرتين من نوع «هيرون»، بدلا من ثماني طائرات متفق عليها. وأوضحت المصادر أن تدهور العلاقات الدبلوماسية، انعكس أيضاً على العلاقات بين منفذي الصفقات العسكرية بين الطرفين، حيث أعلن الأتراك أنهم لا ينوون مواصلة صفقات الأسلحة مع إسرائيل، واتهموا شركة «البيت» المصنعة للطائرات، بوضع عراقيل أمام إنجاز الصفقة، فيما اتهم الإسرائيليون المسؤولين الأتراك بتعطيل الصفقة.[٣١]

وأيضاَ، كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن إمكان تعليق بعض الصفقات العسكرية الموقعة مع تركيا، دون غيرها. على سبيل المثال، يمكن إلغاء العقد الموقع مع الشركتين الإسرائيليتين «إلبيت» و «إلوب» لتحديث المقاتلات التركية من طراز **f4** و**f16**. [٣٢]

مشروع عسكري مشترك آخر سبق أن أثار تأخّر إسرائيل في إنجازه غضب الأتراك الذين قد ينتهزون الفرصة الحالية لإلغائه من طرف واحد، إنه عقد قيمته ٦٨٧,٥ مليون دولار، وُقّع في ٢٠٠٢، لتحدّث شركات عسكرية إسرائيلية بموجبه الدبابات التركية من طراز **m-60**.

وفي تشرين الأول ٢٠١٠، ألغت تركيا من دون إعطاء مهلة كافية مناورة عسكرية مع إسرائيل بسبب العداء الكبير الذي يكنه الشعب التركي لإسرائيل. كما ذكرت الصحف الإسرائيلية أيضا أنه تمّ إلغاء عدد من المشاريع العسكرية والبالغة قيمتها حوالي بليون دولار.

هل ستنهار العلاقات بين تركيا وإسرائيل؟

ترتبط إسرائيل وتركيا بتحالف عسكري وثيق وقديم إضافة إلى علاقات اقتصادية قوية، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٢,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠. ورغم ان بعض المحللين يدركون ان علاقتهما معقدة إلا أنهم يشيرون إلى أنها تقدم مع ذلك العديد من المزايا لكل من البلدين لا يمكن التخلي عنها بسهولة.

يصرح مسؤولون أتراك وإسرائيليون أنهم سيبقون حلفاء ما دامت مصالحهما متطابقة، غير انه منذ ان تولى حزب العدالة والتنمية الحاكم ويتزعمه رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان السلطة في العام ٢٠٠٢ توترت العلاقات، ولاسيما بعد ان عمقت تركيا علاقاتها مع الدول الإسلامية بما فيها إيران وسورية. وبينما أصبحت احتمالات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أكثر صعوبة، وتساءل بعض المحللين عما إذا كانت تركيا تتجه الى الشرق بدلا من الغرب في عهد أردوغان.

من الواضح، أن الشراكات والمشاريع التي ما زالت في مراحلها الأولى تتباطأ بعد الهجوم الإسرائيلي على «أسطول الحرية». ولكن، لم تلغَ حتى الآن اتفاقية قيمتها ١٩٠ مليون دولار لشراء طائرات من دون طيار. كما لم تلغ التعاملات التجارية المدنية بين البلدين، امتدادا من قطاع المنسوجات ووصولا إلى نظم الري، التي كانت تمثل قرابة ٣ مليارات دولار خلال العام الماضي.

ويتعلق الجانب الأكثر حساسية في العلاقات بين الدولتين بالتعاون الاستخباراتي

الجاري منذ ٥٠ عاماً حتى في الفترة التي كانت فيها العلاقات المكشوفة ـ الدبلوماسية في الحضيض، ولا يحتاج المرء إلى أن يكون خبيراً كي يدرك أهمية تركيا، التي تحد الدولتين المعاديتين لإسرائيل ـ إيران وسورية ـ ولديها مصلحة مشتركة مع إسرائيل في مواجهة ما تسميه إسرائيل «الإرهاب الإسلامي المتطرف»، الذي تضررت منه تركيا ذاتها.

كان جديد عام ٢٠١٠، توافق المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل على عدم تبني إستراتيجية تفاوضية مع سورية

خلاصة الأمر أن كل السيناريوهات للمستقبل مفتوحة من حيث الاقتراب من «محور الممانعة» (إيران، سورية، حماس، حزب الله)، أو الاقتراب من «محور الاعتدال» العربي (مصر، السعودية والأردن)، أو الاستمرار في لعب الدور الوسط.

وباعتقادنا، فان سيناريو الوسط هو المرجح في المرحلة الراهنة، وهو مبني على أساس نجاح تركيا في رفع مستوى استقلالية قرارها وتأثيرها في المنطقة، وامتلاكها وضعاً وسطاً يحتفظ بكل العلاقات القائمة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية، دون أن يكون له موقع استراتيجي قيادي متقدم. إذ تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى مواصلة سياسة تعدد الأبعاد خارجياً وما تتطلبه من حل المشكلات وفتح الحدود مع الجيران وصولاً إلى تكامل اقتصادي.

وفي سياق العلاقات مع إسرائيل، ستستمر علاقات « غير حميمة» بين الدولتين مع الحفاظ على مستوى العلاقات العسكرية الراهن الذي بدأ يتراجع بشكل منهجي في العام ٢٠١٠. الأمر منوط بمتغيرات إقليمية ودولية على حدّ سواء.

الموقف العسكري والاستراتيجي الإسرائيلي تجاه سورية لعام ٢٠١٠

كان جديد عام ٢٠١٠، توافق المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل على عدم تبني إستراتيجية تفاوضية مع سورية، كون سورية لن تخلص إسرائيل من المعضلة الإستراتيجية التي دُفعت إليها منذ حرب لبنان ٢٠٠٦، والاعتقاد ان سورية متمسكة أكثر من أي وقت مضى، بعلاقاتها الإستراتيجية مع إيران وحزب الله وحماس.[٣٣] وتدرك إسرائيل عدم قدرتها على منع إيران أن تمرر أسلحة إلى حزب الله في لبنان عبر سورية وأن الجيش السوري يسلح الحزب أيضا. أثبتت سورية عام ٢٠١٠ أنها ما زالت حاضرة بامتياز في الساحة الإقليمية والدولية، وان نظرية سياسة عزل سورية سجلت فشلا يثير قلق إسرائيل.

ثبتت سورية عام ٢٠١٠ أنها ما زالت حاضرة بامتياز في الساحة الإقليمية والدولية، وان نظرية سياسة عزل سورية سجلت فشلا يثير قلق إسرائيل

ورسخ عام ٢٠١٠ قناعة إسرائيل بأن الرئيس السوري بشار الأسد لن يوقف تسلح حزب الله وهو لا يعتزم عمل شيء من أجل ذلك. رغم عدم توقف التحذيرات الإسرائيلية المتتالية لدمشق على خلفيّة علاقتها مع حزب الله. ولم تتوقف إسرائيل

عن نقل رسائل مختلفة إلى السوريين، تحذّرهم فيها من أن نقل الوسائل القتالية المخلّة بالتوازن، سيدفعها إلى دراسة ردّها، في إشارة إلى إمكان إقدامها على تنفيذ عمليات عسكرية ضد لبنان أو سورية. والأهم من ذلك، أن هناك خطاً أحمر إسرائيليّاً موضوعاً منذ منتصف الثمانينيات، تمنع إسرائيل بموجبه وصول صواريخ مضادة للطائرات إلى الأراضي اللبنانية. وكانت الخشية في العام ٢٠١٠ هي من إدخال وسائل قتالية كهذه، من شأنها أن تحدّ من عمليات التعقّب والرصد التي يجريها سلاح الجو لتسلّح حزب الله.

إن حزب الله طلب من سورية البدء بتدريب طواقم تشغيلية تابعة له على هذا النوع من بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات، وهي بغالبيتها من صناعة روسية. هناك رغبة لدى حزب الله في مواجهة طلعات سلاح الجو الإسرائيلي الاستكشافية فوق لبنان.

يعزز الجيش السوري قدراته بشكل لا سابق له في كل المجالات في الفترة الأخيرة خاصة فيما يتعلق بنشاطاته الدفاعية، ويسود الاعتقاد ان الحرب المقبلة مع سورية، إذا اندلعت، ستكون حرباً مختلفة عن كل الحروب التي شاهدناها حتى الآن. صحيح أنه من المحتمل حصول معارك مدرعات ضد مدرعات في هضبة الجولان كما في الماضي، لكن هناك شك في أن تنحصر الحرب في الجبهة بعيداً عن المناطق المدنية. إذا توسعت الحرب، كما هو متوقع بالفعل، وشملت الجبهة الداخلية أيضاً، فسيصبح مواطنو حيفا والخضيرة وتل أبيب هدفاً لصواريخ الجيش السوري الذي يملك مئات الصواريخ الباليستية التي يراوح مداها بين ٣٠٠ – ٧٠٠ كيلومتر من طراز «سكاد سي» و «سكاد بي» و «سكاد دي»، وهي قادرة على تغطية كل نقطة في إسرائيل (المسافة بين جنوبي هضبة الجولان وتل أبيب تبلغ ١٥٠ كيلومتراً). يضاف إلى كل ذلك صواريخ «اس. اس ٢١»، التي يعدّ مداها أقصر من البالستية (٨٠ كيلومتراً) لكنها أكثر دقة. الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي هو ذلك المخزون الصاروخي الذي تملكه سورية. في مواجهة آلاف الصواريخ من طراز ٢٢٠ ميليمترا (مداها ٧٠ كيلومتراً) و٣٠٢ ملم (٩٠ كيلومتراً) لا يملك الجيش الإسرائيلي حلولاً. إضافة إلى كل ذلك، إذا حاول سلاح الجو إبادة الصواريخ الباليستية وقواعد إطلاقها، سيقف عاجزاً أمام آلاف الصواريخ الصغيرة.

وباعتقادنا، ما زالت سورية تسعى لتقليص الفجوة بينها وبين الطرف الإسرائيلي في مجال الدروع والجو، بالاستثمار في صواريخ مضادة للدروع، وبالصواريخ الباليستية التي تهدد عمق إسرائيل، وصواريخ أرض جو تتحدى القوات الجوية.

ما زالت إسرائيل في العام ٢٠١٠، تعتقد بأنها تمتلك القوة الكافية لردع سورية، والقدرة على استخدامها، والقدرة على العمل من أجل جعل سورية تدرك أنها سوف

تكون الخاسرة في حالة استخدام إسرائيل للقوة. اعتماداً على التقدير الإسرائيلي لميزان القوى بينهما قبل الحرب على لبنان ٢٠٠٦، رأى المسؤولون الإسرائيليون أن التهديد السوري منخفض القيمة ويساوي صفراً، كما ورد في التعبيرات الإسرائيلية. إلا أن الفشل الإسرائيلي في لبنان جرّ منفعة كبيرة لسورية، وتحولت، من تهديد منخفض القيمة، إلى تهديد حقيقي كامن، يخشاه الإسرائيليون ويعدون لمواجهته، الأمر الذي أعاد سورية لاعباً أقوى من ذي قبل.

تأسيساً على ذلك، يمكن أن نفهم ما يعنيه الإسرائيليون عندما يتحدثون عن تبدل في قوة سورية وما باتت تمثله من تهديد مستجد، رغم إدراكهم أن التغييرات المادية الطارئة على القدرات العسكرية السورية لفترة ما بعد الحرب، لا تعدل بذاتها ميزان القوة المادية، وأن التعديل قد تسجل بنتيجة فشل إسرائيل في حرب ٢٠٠٦ واكتشافها هي لمحدودية قوتها، وسورية لمحدودية هذه القوة، بالتلازم مع إدراك سورية أن ما تمتلكه من قوة قادر بالفعل على مواجهة إسرائيل؛ بمعنى آخر تراجع قدرة الردع الإسرائيلية كما تراها سورية وكما تراها إسرائيل أيضاً.

ما زالت إسرائيل في العام ٢٠١٠، تعتقد بأنها تمتلك القوة الكافية لردع سورية، والقدرة على استخدامها، والقدرة على العمل من أجل جعل سورية تدرك أنها سوف تكون الخاسرة في حالة استخدام إسرائيل للقوة.

ما زالت إسرائيل متمسكة بـ «الردع بالمنع» والذي يتمثل في اتخاذ الإجراءات والضوابط، والترتيبات اللازمة لمنع الأطراف الأخرى من الاعتداء على النحو الذي يؤدي إلى تقليل تأثيرات اعتداءاتها إلى أقل ما يمكن، أو لتحييدها، أو منعها بشكل تام، على سبيل المثال، محاولة توجيه ضربة عسكرية لكل محاولات إيجاد التوازن الردعي من قبل سورية، كضرب منشآت سورية التي تعتقد إسرائيل بأنها منشآت نووية. وفي المقابل، سورية تعزز باستمرار قدراتها على «**الردع بالعقاب**» الذي يقصد منه تعزيز قدرتها الردعية من خلال الاعتماد على علاقاتها مع قوى تشكل مصدر قلق وخوف لإسرائيل، كدعم حزب الله عسكرياً ودعم إيران على الأقل سياسياً ومعنوياً.

سورية تعزز باستمرار قدراتها على «الردع بالعقاب» الذي يقصد منه تعزيز قدرتها الردعية من خلال الاعتماد على علاقاتها مع قوى تشكل مصدر قلق وخوف لإسرائيل، كدعم حزب الله عسكرياً ودعم إيران على الأقل سياسياً ومعنوياً.

بالمجمل، لم تعد ثنائية ظاهرة الحرب وحالة السلم، تنفصلان بعضهما عن البعض، وإنما تطورت التقاطعات بين الحالتين، مكونة حالة ثالثة هي **حالة اللاحرب- اللاسلم**. وإذا كانت ظاهرة الحرب تتضمن استخدام الوسائط الحربية والقتالية، وظاهرة السلم تتضمن استخدام وسائط التعاون والتكامل، **فإن حالة اللاحرب- اللاسلم، تتضمن خليطاً معقداً من الوسائط والأساليب وأدوات التعامل بين الأطراف المتخاصمة، وإحدى هذه الوسائط تتمثل في اللجوء لاستخدام الردع**. وتأسيساً على ذلك، وعلى خلفية اختراق الطائرات الحربية الإسرائيلية للأجواء السورية نتساءل: هل كان الانتهاك الإسرائيلي ردعاً لسورية؟ وهل كان رد المضادات السورية ردعاً لإسرائيل؟

مفاعيل استمرار التهدئة القسرية بين إسرائيل وحزب الله

تدرك قيادة حزب الله أن الظروف الحالية في لبنان، تحتم عليها عدم القيام بأية عملية تربك حساباتها الداخلية. ولا بد لها من التماشي مع حالة التهدئة القسرية على المدى القريب. وتدرك قيادة الحزب بان حربا مستقبلية لن تكون نزهة، بل ان حرب ٢٠٠٦ هي نزهة بالقياس إلى أية مواجهة جديدة. حزب الله لن يبادر للحرب ولن يقوم بأي تحرك يشكل ذريعة لحرب إسرائيلية. قد يكون الحافز الخارجي هو شرارة الحرب، مثل تعليمات إيرانية صريحة لتدخل حزب الله عند حدوث مواجهة بين إيران وإسرائيل.[٣٤]

تدرك قيادة حزب الله أن الظروف الحالية في لبنان، تحتم عليها عدم القيام بأية عملية تربك حساباتها الداخلية. ولا بد لها من التماشي مع حالة التهدئة القسرية على المدى القريب

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي، فقد استوعبت إسرائيل معطى استراتيجيا مهما، وهو أن الانسحاب السوري من لبنان عام ٢٠٠٥، أعطى لحزب الله المرونة والقدرة على توسيع سيطرتها الأمنية والعسكرية في لبنان وزيادة قدرتها العسكرية التي قدرها رئيس جهاز الموساد السابق، مئير داغان، بقوله «أن لدى حزب الله اللبناني قدرات نارية أكثر من قدرات ٩٠ في المائة من دول العالم»، إسرائيل تدرك بان حزب الله أقوى من أي وقت مضى وهو الآن اللاعب الأهم في لبنان.[٣٥] رغم ادعائها المستمر بان حزب الله يعيش أزمة مع مسألة لوائح اتهام المحكمة الدولية ضد مسؤولين كبار في الحزب.

إن حالة التهدئة غير الرسمية بين إسرائيل وحزب الله ناتجة عن نجاح «الردع المتبادل» المتصاعد من الطرفين منذ حرب صيف ٢٠٠٦ والذي وصل ذروته عام ٢٠١٠.

احتمالات نشوب الحرب - الخيار الشمالي

تشير كلُّ المؤشرات الإسرائيلية إلى أنّ اندلاع الحرب الإسرائيليّة – اللبنانيّة المقبلة ما هي إلا مسألةُ وقتٍ فحسب. وعلى الرغم من أنّ احتمال بدء الحرب من جانب اللبنانيين أو غيرهم من العرب لا يُمْكن استبعادُها، فإنّ السيناريو الأرجح هو أنّ إسرائيل هي مَنْ سيُشعلها. حتى إنّ أكثر المدافعين عن إسرائيل، أمثال دانييل كورتزر، السفير الأميركيّ السابق لدى إسرائيل، يُقرّ بأنّها ستكون على الأرجح هي المبادِرةَ في حال اندلاع أعمال عدائيّة. وهو يورد تخمينات بأنّ الحرب ستقع خلال السنة المقبلة (٢٠١١)، ويتنبّأ بأنّ الولايات المتحدة لن تَحول دونها أو لن تكون قادرةً على ذلك.[٣٦]

قد تكون ذريعةُ إسرائيل لضربة عسكريّة أولى على لبنان أنّ حزب اللّه كدّس ترسانةً هائلةً من الصواريخ والقذائف التي تستهدفها. إنّ الهجوم الإسرائيليّ سيكون صورةً شبيهة عن حرب غزّة، ولكنْ على نطاق أضخمَ بكثير. وقد أعلن جنرالٌ إسرائيليٌّ بعيْد حرب غزّة أنّ جيشه سيواصل تطبيقَ «عقيدة الضاحية»، وذلك بتسديد قوة هائلة

إن حالة التهدئة غير الرسمية بين إسرائيل وحزب الله ناتجة عن نجاح «الردع المتبادل» المتصاعد من الطرفين منذ حرب صيف ٢٠٠٦ والذي وصل ذروته عام ٢٠١٠.

إلى البنية التحتيّة المدنيّة. وفي اليوم الذي جرت فيه مذبحةُ أسطول الحريّة، أوردتْ «أخبار الدفاع» Defense News المقرّبةُ من السلطة أنّ هجومًا إسرائيليًا محتملاً على لبنان سيَشْمل أعمالَ هجوم على البنية التحتيّة الوطنيّة اللبنانيّة، وحصارًا بحريًا شاملاً، وضربات تدميريّةً على الجسور والطرق العامّة، في الوقت الذي تنفّذ فيه القواتُ البرّيّةُ استيلاءً ضاريًا على الأراضي في ما يتخطّى بكثيرٍ نهرَ الليطاني.

يتشكل جوهرَ العقيدة الإستراتيجية الإسرائيليّة، من أنّ كلّ جولة جديدة من القتال يجب أن تأتي بنتائجَ أصعب من الجولة الأخيرة على العدو، فيما أكدت الصحف الإسرائيلية مرارا وتكرارا بأنّ حزبَ اللّه نقل معظمَ مستودعاته ومراكز توجيهه ومخازن صواريخه إلى جنوب لبنان، بعيدًا عن الحقول، وداخل القرى والبلدات الشيعيّة في المنطقة. الهدف الواضح وراء نشر هذه المعلومات ليس، كما يدّعي الإسرائيليّون، تحذيرَ حزب اللّه، بل ليبرّروا هجومًا هائلاً آخرَ على مدنيّي لبنان وبنيته التحتيّة المدنيّة. في حرب مقبلة مع حزبِ اللّه قد تعلن إسرائيلُ أنّ هدفها هو إضعافُ قدرات الحزب الصاروخيّة في المدى القريب، ثم تشنّ حربَ «ترويع وصدم» لنزع بضعة آلاف من الصواريخ، وبعدها تعلن النصرَ. وفي الوقت نفسه، ومثلما فعلتْ في غزّة تمامًا، ستعمد إلى تدمير البنية التحتيّة المدنيّة اللبنانيّة لإنذار العالم العربيّ – الإسلاميّ بألا يفكّر في تقييد حركة إسرائيل في المناورة، ولقَلْب الشعب اللبنانيّ ضدّ حزب اللّه.[٣٧]

يتشكل جوهرَ العقيدة الإستراتيجية الإسرائيليّة، من أنّ كلّ جولة جديدة من القتال يجب أن تأتي بنتائجَ أصعب من الجولة الأخيرة على العدو

أحد الأخطاء الرئيسيّة التي يُقال أنّ القادة الإسرائيليّين ارتكبوها عام ٢٠٠٦ هو أنّهم أعلنوا هدفًا طَموحًا مُبالغًا فيه: القضاء على حزبِ اللّه. فلو كان الهدف المعلن للحرب منْع حزب اللّه من إطلاق صواريخه على إسرائيل، لاستطاعت أن تعلن النصرَ على نحو مُقْنع؛ فالواقع أنّ الحدود الإسرائيليّة – اللبنانيّة شهدتْ هدوءًا غيرَ مسبوق بعد الهجوم الإسرائيليّ آنذاك، تحديدًا بسبب الموت والدمار الهائليْن اللذيْن ألحقهما بالمجتمع اللبنانيّ.[٣٨]

من المهم الإشارة إلى أن الإسرائيليّين تحدّثوا بعد فشل حرب ٢٠٠٦، عن «أخطاء عملانيّة وتكتيكية»، لا عن أخطاء في المفاهيم وهو ما يفترض أولاً وضمنياً أنّه في حال تم تصحيح تلك الأخطاء «التكتيكية والتنفيذية» فسيكون تحقيقُ الأهداف في المرّة المقبلة ممكنًا وأكيدًا.

الافتراض الثاني الخطأ هو أنّ إسرائيل لن تهاجم حزبَ اللّه إلا إذا ضمنتْ هزيمتَه عسكريًا. لكنّ الواقع هو أنّ السياسة بالنسبة إلى إسرائيل، نقضًا لمبدأ كلاوشفيتس، غالبًا ما تكون حربًا بوسائلَ أخرى. فإذ رَسَخَ في النفسيّة الإسرائيليّة أنّ «العرب لا يفهمون إلا

لغةَ القوّة»، فإنّ القادة الإسرائيليّين يَشْعرون بدافع دوريّ إلى القيام باستعراض كاسح لقوّتهم الناريّة. الحرب عندهم ليست وسيلةً إلى غاية؛ إنّها الغاية نفسُها.

السيناريو الكابوسيّ

إذا هاجمتْ إسرائيل لبنانَ في المستقبل القريب، فسيكون ذلك من أجل النيل من إيران أساسًا. ذلك أنّ قلقَ القادة الإسرائيليين من إيران، كمنافس إقليميّ، يفوق بكثير قلقَهم من لبنان في حدّ ذاته. لبنان، إذاً، هو في الأساس عاملٌ فحسب في الحسابات الإسرائيليّة حيال إيران. فعلاوةً على طموحات إيران النوويّة، فإنّ هذا البلد هو القوةُ الرئيسةُ الوحيدةُ في الشرق الأوسط إلى جانب إسرائيل وتركيا، وهي كانت وما زالت محطّ القلق الأولَ منذ تدمير العراق كقوةٍ إقليميّةٍ عام ٢٠٠٣.

ما هي الحسابات الإسرائيليّة حيال إيران، التي قد تدفع إسرائيلَ إلى مهاجمة لبنان؟ الواقع أنّ هناك حملةً متواصلةً شرسةً في الولايات المتحدة، يقودها محافظون جددٌ قريبون من إسرائيل، من أجل إرغام إدارة أوباما على دعم هجوم إسرائيليّ على إيران، أو (وهذا أشدُّ احتمالاً بكثير) من أجل إرغام الولايات المتحدة على مهاجمة إيران بدلاً من ذلك. وفي حال فشل هذين الخيارين، فسيكون الهدفُ الإسرائيليّ إضعافَ الرئيس أوباما بإظهاره «ضعيفًا إزاء إيران»، وقد يعزز الاحتمال بان استفزازاً على ساحة لبنان قد يتوسّع إلى حرب شاملة ضدّ إيران تُرغم الولاياتُ المتحدة فيها على القتال إلى جانب إسرائيل.

الافتراض الخطأ هو أنّ إسرائيل لن تهاجم حزبَ اللّه إلا إذا ضمنتْ هزيمتَه عسكريًا

باعتقادنا، فان هذا السيناريو الكابوسيّ لن يلائم السيناريوهات الأخرى. إلا إذا قرّر القادةُ الإسرائيليون أنّ أوباما لن يهاجم إيران، وإلا إذا قرّروا أنّ إيران على وشك امتلاك سلاح نوويّ، وأنّ هجومًا إسرائيليًا على إيران من دون ذريعةٍ ملائمةٍ سيكون مكلفًا جدًا بسبب علاقات إسرائيل الهشّة بالإدارة الأميركيّة الحاليّة وبسبب تدهور الدعم الأميركيّ الشعبيّ لإسرائيل.[٣٩] وفي مثل هذه الحال فإنّ استفزازًا على ساحة لبنان، يدفع إلى نشوب نزاع إسرائيليّ مع حزب الله، وإلى هجوم إسرائيليّ هائل على لبنان، قد يتوسّع إلى حربٍ شاملةٍ ضدّ إيران تُرغم الولاياتُ المتحدة فيها على القتال إلى جانب إسرائيل. ومع أنّ الولايات المتحدة، كما قيل، حذّرتْ إسرائيلَ من شنّ هجوم على إيران بلا داعٍ استفزازيّ، فإنه سيكون أصعبَ بالنسبة إليها أن تمنع مثل هذه الحرب إذا جاءت ضمن سياق سلسلة من الأحداث كهذه لا يمكن ضبطُها.

بيْد أنّ سيناريو كهذا بالغُ الخطر على إسرائيل. ذلك أنه قد يؤدّي إلى حرب أميركيّة أخرى في العالم الإسلاميّ لا يمْكن إلا أن تخسرها الولاياتُ المتحدةُ في خاتمة

المطاف، وستكون إسرائيلُ هذه المرة هي الطرفَ المَلُومَ بما لا يقبل التأويل. ولمّا كانت المصالحُ الأميركيّة ستعاني معاناةً هائلةً إنْ حدث هذا، فإنه (هذا السيناريو) يهدّد إلى الأبد بتنفير الجيش الأميركيّ والمؤسّسات الاستخباراتيّة والدبلوماسيّة الأميركيّة من إسرائيل. وكلا الطرفين أشدُّ فتورًا، وعلى نحو واضح، حيال إسرائيل من أيّ وقت مضى منذ ستينيّات القرن العشرين. وهجومٌ كهذا قد يقوّي على الأرجح النظامَ القائمَ في إيران، ويجبر إيرانَ على تطوير السلاح النوويّ وسيلةً وحيدةً لحماية نفسها من اعتداءات أخرى في المستقبل.

لكنْ أن تبدو مثلُ هذه السياسة غيرَ عاقلة فذلك لا يعني بالضرورة ألاّ تتبنّاها الحكومة الإسرائيليّة. أما العائق الرئيسي دونها فهو أنها ستخالف مخالفة صريحةً سياسةَ إدارة أوباما في الشرق الأوسط، وستثير غضبها، وربما غضبَ الجمهور الأميركيّ. غير أنّ نتنياهو قد يَحسب أنّ الدعمَ القويّ الذي يتلقّاه من الكونغرس والإعلام الأميركيّ يمكن أن يحميَه، وأنّه قد يكون عليه في كلّ الأحوال أن يقلقَ بشأن أوباما حتى حلول انتخابات عام ٢٠١٢ فقط، وهي انتخاباتٌ يبدو أنّ أصدقاءه الجمهوريين يمتلكون حاليًا حظًا جيدًا في كسبها.

إسرائيل لن تستطيع الفوزَ

ساد عام ٢٠١٠ كما ذكرنا أعلاه كلامٌ كثير عن أنّ إسرائيل قد تشنّ قريبًا حربًا ثالثة كبيرةً على لبنان بهدف إنزال هزيمةٍ حاسمةٍ بحزب اللّه، رغم ذلك فإننا نرجح ألا يحدثَ ذلك، أساسًا لأنّ إسرائيل لن تستطيع الفوزَ في هذه الحرب بطريقةٍ ذاتِ معنًى. فلنتأمّل الخياراتِ العسكريّة الأساسيّة أمام الجيش الإسرائيليّ، إذ بمقدوره أن يغزو جنوبَ لبنان بأعدادٍ كبيرةٍ من القوات البرّية، وأَنْ يَسْعى إلى هزيمة حزب اللّه هزيمةً منكرةً. لكنّ إسرائيل ستَخْسر لأنّ مقاتلي الحزب سيَذُوبون في المناطق الآهلة بالسكّان وفي القرى، ومن هناك سيَشنّون حربَ عصاباتٍ ضدّها. هذا ما حدث أثناء حرب لبنان الأولى (١٩٨٢ – ٢٠٠٠) التي انتهت بعدما سلّمتْ إسرائيل بأنّها لم تستطع هزيمةَ حزب اللّه، وسحبتْ قوّاتها من لبنان. وليس مستغربًا أنّ إسرائيل لم تشنّ هجومًا بريًا ضخمًا على جنوب لبنان أثناء حربها الثانية (٢٠٠٦). فلقد خاف جيشُها أن يشتبكَ مع حزب اللّه على الأرض لأنّه كان يَعْرف أنّه لن يستطيع الفوزَ وأنّه قد ينتهي على الأرجح عالقًا في مستنقع من الأوحال شبيه بذاك الذي عَلِقَ فيه ثمانيةَ عشر عامًا أثناء الحرب الأولى (١٩٨٢ – ٢٠٠٠).[٤٠]

وقد حاولتْ إسرائيل في صيف ٢٠٠٦ أن تعتمد على سلاح الجوّ، بدلاً من القوّات

البريّة. فسعى جيشُها إلى نزع سلاح الحزب بقصف مقاتليه وقواعده من الجوّ، وعاقب الحكومةَ اللبنانيّةَ والشعبَ اللبنانيّ بالقصف الجويّ أيضًا. وكان يُفترض بالخطوة الأخيرة أن تُقنعَ الحكومةَ اللبنانيّةَ بمعاقبة حزب اللّه بنفسها. غير أنّ هذه الاستراتيجيّة المزدوجة فشلتْ، وستفشل من جديد إن اعتمدتها إسرائيلُ في حربٍ مقبلة.

فعملياً، يَصْعب كثيرًا العثورُ على مقاتلي حزب اللّه، وتدميرُهم بالقوّة الجوّيّة، لأنّ هؤلاء يتألّفون إلى حدّ كبير من قواتٍ عصابيّةٍ guerilla، يُقاتلون في مجموعاتٍ صغيرة، ونادرًا ما يَخْرجون إلى مساحاتٍ مكشوفةٍ تُسهّل العثورَ عليهم وتدميرَهم. إنّ مطاردة حزب اللّه ليست كمطاردة فرقةٍ مدرّعة سيكون أسهلَ كثيرًا إيجادُها واستهدافُها. غير أنّه لا شكّ على الإطلاق في قدرة الجيش الإسرائيليّ على تدمير عددٍ كبيرٍ من صواريخ الحزب، كما سبق أن فعل عام ٢٠٠٦. لكنّه لن يكون واثقًا بقدرته على تدميرها كلّها، وسيستطيع حزبُ اللّه إطلاقَ عددٍ كبير منها على إسرائيل أثناء الحرب. بعد ذلك ستملأ إيرانُ وسورية ما نقَص من ترسانة الحزب، الأمرُ الذي سيعيد إسرائيلَ إلى ما كانت عليه قبل الحرب. بل قد تصير في وضع أسوأ إذا تلقّى حزبُ اللّه صواريخَ أشدّ تطوّرًا، وهو ما يبدو أنّه حدث خلال الأعوام الأربعة الأخيرة. ثم إنّ قصفَ بيروت وأهدافٍ مدنيّةٍ أخرى عملٌ أحمقُ هو الآخر. وأمامنا وفرةٌ من البراهين التاريخيّة – بما فيها حربُ عام ٢٠٠٦ تبيّن بجلاء أنّ قصف المراكز السكّانيّة والبنيةِ التحتيّة والمقارّ الحكوميّة سيَدْفع الشعبَ اللبنانيّ وحكومتَه إلى الدفاع عن حزب اللّه. ولكنْ إنْ حصلتْ «معجزةٌ» وأدّى القصفُ غرضَه، فإنّ زعماءَ لبنان لا يَمْلكون من العضلات السياسيّة ما يُجْبر حزبَ اللّه على تغيير تصرّفاته حيال إسرائيل. باختصار، لا قوّاتُ إسرائيل البريّة، ولا قوتُها الجويّة، وسيلةٌ مفيدةٌ لمحو خطر حزب اللّه، ولا حتى للتقليل منه كثيراً.

هناك سببان إضافيّان لعدم ترجيح شنّ إسرائيل حربًا جديدةً على لبنان. فكثير من الإسرائيليّين قلقون من أنّ أعدادًا كبيرة من الناس في العالم اليوم يَعتبرون إسرائيل دولةً منبوذةً. وقد قال المستطلَعون في استطلاع للرأي العام العالميّ جرى عام ٢٠١٠ أنّ إسرائيل وإيران وباكستان تمتلك أكبرَ تأثير سلبيّ في العالم؛ بل إنّ كوريا الشماليّة حازت مرتبةً أفضل. وهذا الوضع جاء إلى حدّ كبير نتيجةً لحرب إسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦، وحرب غزّة ٢٠٠٨، والهجوم على سفينة مرمرة عام ٢٠١٠، والوحشيّة المتواصلة ضدّ الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧. لذا فإنّ حربًا جديدةً دمويّةً وغيرَ مجدية على لبنان ستزيد من تدمير سمعة إسرائيل الملطّخة.

ويتّصل بهذا كلّه سببٌ آخر، وهو أنّ حكومة نتنياهو ملتزمةٌ التزامًا عميقًا بدفع المجتمع الدوليّ إلى تركيز انتباهه على وقف البرنامج النوويّ الإيرانيّ. لذا فإنّ بدءَ حرب أخرى على لبنان، وهي حربٌ قد تَشْمل ضربَ أهداف في سورية، يُمْكن أن تَحْرف الانتباهَ عن إيران.

باعتقادنا أنّ إسرائيل لن تهاجم لبنان، إلاّ إذا هاجمت إسرائيل والولايات المتحدة إيران. إيران وحزب اللّه مرتبطان ارتباطاً لا فكاك منه في عقول القادة الإسرائيليّين والجمهور الإسرائيليّ. الخطر الحقيقيّ على إسرائيل من برنامج نوويّ إيرانيّ لأغراض عسكريّة لا يكمن في أنّ إيران قد تستخدم هذه الأسلحة ضدّ إسرائيل، بل في أنّ إيران الردعيّة النوويّة قد تشعر أنها أقلُّ ضبطًا للنفس في دعم حزب اللّه عسكريًا وفي تشجيعه على مهاجمة إسرائيل بترسانته المتزايدة من الصواريخ التقليديّة. والإسرائيليّون، بصرف النظر عن تبجّحهم، لا يثقون بقدرتهم على مهاجمة بنية إيران النوويّة بنجاح: فلديهم طائراتٌ أقلّ ممّا ينبغي، وعليها أن تعمل ضمن مجالٍ جويّ متنازعٍ عليه.

باعتقادنا أنّ إسرائيل لن تهاجم لبنان، إلاّ إذا هاجمت إسرائيل والولايات المتحدة إيران. إيران وحزب اللّه مرتبطان ارتباطاً لا فكاك منه في عقول القادة الإسرائيليّين والجمهور الإسرائيليّ

وحدها الولاياتُ المتحدة تملك ما يلزم من الطائرات، ومن القواعد في المنطقة، ومن العلاقات الداعمة لها من طرف جيران إيران، لكي تُنجز هذه المهمّةَ بأمل معقول من النجاح. وبالإجمال، فإنّ إسرائيل تتلهّف لمهاجمة حزب اللّه في سياق حرب أكبرَ ضدّ محور المقاومة، ولكنّي أشكّ في أنّها ستفعل ذلك خارج الاحتمال السابق ذكره. ففي النهاية بيّنتْ حربُ لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ أنّ حملةً عسكريّةً ضدّ حزب اللّه وحده ستكون عمليّةً ضخمةً، وإذا لم تهاجم الولاياتُ المتحدة إيرانَ فإنّ راعي حزب اللّه الأساس أيْ إيران ستجد طرقًا لمعاقبة إسرائيل ولإعادة بناء حزب اللّه بسرعة.

الضوء الأخضر الأوحد الذي ستعطيه الولاياتُ المتحدة إلى إسرائيل في لبنان هو في حالة أن تهاجم هي إيرانَ نفسَها.

التحديات الأمنية أمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لعام ٢٠١٠

مستجد سياسة التسلح

ترتكز سياسة التسلح في العام ٢٠١٠ على نقطتين أساسيتين:

أولاً: التفوق العسكري النوعي – ما زالت إسرائيل تعمل على تعزيز تفوقها عسكريا واستراتيجيا، متمسكة بذهنية عسكرية تقليدية بأن من يطور طريقة قتال جديدة أو يملك سلاحا جديدا هو الذي ينتصر. يشير الخبراء الإسرائيليون أن عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ يشهدان سلسلة تجديدات لم تكن في تاريخ الصراع الإسرائيلي

ما زالت إسرائيل تعمل على تعزيز تفوقها عسكريا واستراتيجيا، متمسكة بذهنية عسكرية تقليدية بأن من يطور طريقة قتال جديدة أو يملك سلاحا جديدا هو الذي ينتصر

العربي، في البحر والجو والبر. الهدف الأساسي هو تغيير جذري في ميزان القوى في الشرق الأوسط وتعزيز جيش قوي رادع بلا اعتراض.

ثانياً: تعزيز القدرات الدفاعية – تكره إسرائيل فكرة الدفاع وتراها من الناحية النفسية والإستراتيجية اعترافا للخصم بقدرته على الفعل والإيذاء، ومنذ بناء خط بارليف الشهير على ضفة قناة السويس كأول إجراء دفاعي لها بعد تاريخ طويل اتسم الجيش بالهجوم المستمر، لم تتوقف إسرائيل عن التفكير في مشاريع دفاعية أخرى، ربما كان أهمها بناء الجدار الفاصل بينها وبين الفلسطينيين، وتطوير نظام الصواريخ (الحيتس) للدفاع ضد الصواريخ العربية والإيرانية، إلا انه منذ حرب لبنان الثانية، بدأت إسرائيل تفكر بطريقة أكثر جدية في كيفية التعامل مع معطيات جديدة تتعلق بتهديد الصواريخ والقذائف المختلفة.

ولا اشك أن لجوء إسرائيل إلى أساليب دفاعية قد يعني في الوقت نفسه أن جرعة الهجوم بأشكاله المختلفة عند جيرانها قد زادت وتنوعت مع الوقت في ظل وجود تآكل مستمر لردعها العسكري لأسباب مختلفة.

أبرز مستجدات التسلح لعام ٢٠١٠، ما يلي:

– **أولا** – غواصتا صواريخ ألمانيتان من طراز «دولفين»، من الغواصات المتقدمة في العالم. يتم إدخال تطويرات تكنولوجية إسرائيلية فيهما. حسب تقارير إسرائيلية، سيكون لسلاح البحرية خمس غواصات حديثة قادرة على حمل صواريخ باليستية وإطلاقها ويمكن أن تكون ذرية أيضا. هذه هي قوة الردع الذري الأشد فاعلية التي تملكها إسرائيل في مواجهة إيران. من الجدير ذكره توجد غواصات باليستية ذات قدرة ذرية لدى خمس دول أخرى في العالم: الولايات المتحدة، وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا. مع وصول الغواصتين الحديثتين ستكون القوة الإسرائيلية في هذا المجال هي الثالثة في العالم، قبل الصين وفرنسا وبريطانيا.

– الغواصات متحركة ومتملصة ولا يمكن تدميرها بسهولة، وتستطيع أن تقترب من نقطة الهدف كثيرا. ولهذه الأسباب قررت فرنسا مثلا أن تلغي تماما نظام الصواريخ الذرية التي تطلق من الأرض، وان تكتفي بقوة إطلاق ذري من الجو ومن الغواصات. إن عنصر الأرض الذي كان إشكاليا في إسرائيل دائما يتلاشى بذلك.

– **ثانياً** – ستحصل إسرائيل على عشرين طائرة «اف ٣٥» من طائرات الشبح التي لا يمكن التقاطها بالرادار، من أموال المساعدة العسكرية الأميركية. إن ميزة هذه

الطائرات التي تبلغ كلفتها ٢,٧ مليار دولار هي أن رادار العدو لا يكشفها، تستطيع آنذاك أن تجول في سماء الشرق الأوسط دون خطر الكشف عنها. هذه الطائرات تستطيع الإقلاع والهبوط بصورة عمودية، بغير مسارات هبوط. ستصل الطائرات عام ٢٠١٢ لسلاح الجو الإسرائيلي. هناك عدد من الخبراء العسكريين المتحمسين لصفقة «اف ٣٥» باعتبارها ضرورة حيوية كرد لدخول طائرة «سوخوي ٥٠» الروسية، التي طورت كرد على طائرة «اف ٢٢» التي لا تقل قدراتها القتالية عن طائرة «اف ٣٥».

ثالثاً – بدأ الجيش الإسرائيلي الحصول على نظام الحماية من الصواريخ لدباباته المتقدمة «معطف الريح». والحديث عن نظام حديث، من إنتاج رفائيل، طور في إسرائيل، وهو فريد من نوعه في العالم. دُرعت دبابات «المركفاه ٤»، تمهيدا لتدريع جميع الدبابات بالتدريج. التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية بان هذا النظام هو انقلاب استراتيجي، باعتبار ان «معطف الريح» قد يلغي التفوق الذي حشدته في السنين الأخيرة منذ حرب لبنان ٢٠٠٦ دول مثل سورية ومنظمة حزب الله بواسطة الصواريخ المضادة للدبابات. تعتقد القيادة العسكرية في إسرائيل بان حزب الله بنى نظريته القتالية بعد حرب لبنان الثانية على جمع آلاف الصواريخ المضادة للدبابات، بل انه لم يجهد نفسه في شراء دبابات بسبب تكتيك صواريخه. وتقوم التقديرات العسكرية على فرضية انه إذا حيدت صواريخ حزب الله فستبقى قوة حزب الله مكشوفة أمام المدرعات المتقدمة.

رابعاً – صاروخ « تموز» الحديث : احاط الجيش الإسرائيلي طوال عشرات السنين بجدار من السرية الصاروخ الذكي من طراز « تموز» الذي يعتبر من أهم الصواريخ المضادة للدروع في العالم، علما بأنه دخل حيّز الاستخدام العملياتي لأول مرة في الحرب اللبنانية الثانية في تموز ٢٠٠٦ بعد أن أعلن عن استكمال تطويره وتصنيعه في أواسط الثمانينيات. أنّ الصاروخ « تموز» هو من إنتاج الصناعات العسكرية الإسرائيلية «رفائيل». وقد وصفه قادة كبار في الجيش الإسرائيلي بمفاجأة الحرب القادمة وتم تزويد سلاح المدفعية بهذه الصواريخ. ويحتوي صاروخ « تموز» الذكي على حشوه جوفاء شديدة الانفجار وباستطاعته اختراق دروع سميكة جدا ويتم توجيه الصاروخ والتحكم فيه تلفزيونيا بحيث يتحرك نحو الهدف بعد أن يوجّه جهاز الحاسوب داخل الصاروخ نفسه إلى الهدف. وتتيح هذه الميزة للجندي مشغّل الصاروخ تغيير مساره بعد إطلاقه وتحقيق دقة متناهية في استخدامه. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من تحديد « تموز» بصفته صاروخا مضادا للدبابات إلا أن قدراته تمكن سلاح المدفعية من تشغيله أيضا ضد أنواع مختلفة من الأهداف في ميدان القتال.[٤١]

وأشارت المصادر الإسرائيلية إلى أن الجيش ، الذي يتهيّأ دوما لاحتمال تدهور الوضع على الحدود السورية أو لاحتمال محاربة جيش عربي نظامي كبير الحجم، يعتبر صاروخ « تموز» سلاحا مفاجئا ومخلا بالتوازن قد يؤدي إلى سحق هجوم بالدبابات. مؤكدة على لسان مصادر رفيعة المستوى، بأنّ المراجع المختصة في الجيش الإسرائيلي على دراية وعلى علم بأنّ دبابات العدو ستشكل هدفا سهلا لمشغلي صواريخ «تموز» مع الاستعانة بمعلومات استخبارية نوعية، على حدّ تعبيرها.

وذكرت صحيفة «هاَرتس» أن الجيش الإسرائيلي قرر استخدام هذا النوع من الصواريخ أيضا لإصابة خلايا ومجموعات مقاومة في قطاع غزة بعد أن دخل حيز الاستخدام لأول مرة في العدوان الذي شنته إسرائيل على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦، مشيرةً إلى أنّه خلال الحرب على لبنان تمّ استخدام الصاروخ، ولكنّ الجيش سمح فقط لأفراد الوحدة السرية التي كانت تُشغله بالتعرف عليه، أمّا الآن، بحسب المصادر الإسرائيلية، فإنّ الصاروخ الجديد، سيكون مكشوفا لجميع الوحدات العسكرية.[٤٢]

خامساً – الولايات المتحدة زوّدت سلاح الجو الإسرائيلي بمجموعة من قنابل «جي بي يو ٣٩» الذكية الصغيرة القطر التي تتمتع بقدرة تصويب فائقة وبقدرات كبيرة على اختراق التحصينات. يبلغ وزن القنبلة ١١٣,٦ كيلوغراماً، وهي من إنتاج شركة «بوينغ».[٤٣]

أعلن مسؤولون إسرائيليون، أن شبكة الدفاع الصاروخي متعددة المراحل ستكتمل بحلول عام ٢٠١٥، وستضم صواريخ اعتراضية متوسطة وبعيدة المدى، قادرة على تدمير الصواريخ خارج الغلاف الجوي للأرض

إسرائيل تستكمل درعها في ٢٠١٥: صواريخ اعتراضية في الفضاء

أعلن مسؤولون إسرائيليون، أن شبكة الدفاع الصاروخي متعددة المراحل ستكتمل بحلول عام ٢٠١٥، وستضم صواريخ اعتراضية متوسطة وبعيدة المدى، قادرة على تدمير الصواريخ خارج الغلاف الجوي للأرض. وقال الكولونيل في سلاح الجو الإسرائيلي تسفيكا حايموفيتش، أن نظام «درع داود» للصواريخ الاعتراضية سيكون جاهزا بحلول عام ٢٠١٣.[٤٤] وتشمل المرحلة التالية من الدرع نظام «حيتس ٣» المصمم للتصدي للصواريخ الإيرانية والسورية على ارتفاعات عالية. وفي ذات السياق، قال رئيس إدارة مشروع «حيتس» المضاد للصواريخ الباليستية الكولونيل احتياط يؤاف تورجمان إن صاروخ «حيتس ٣» المطور سيطلق مقذوفا مزودا بصواريخ دفع خارج الغلاف الجوي للاصطدام بالصواريخ المعادية. وأضاف «نتحدث عن حماية محكمة. حتى إذا أخطأ صاروخ حيتس الجديد، فان الخطر المقبل سيكون بعيدا بما يكفي عن الحدود الإسرائيلية ما يمكن من محاولة اعتراض ثانية». وأشار إلى أن «حيتس ٣» سيكون جاهزا بحلول العام ٢٠١٤ أو ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تجرى أول تجربة حية له

في العام ٢٠١١ . وتتراوح التكلفة المتوقعة لكل صاروخ اعتراض بين مليونين وثلاثة ملايين دولار . [٤٥]

عاموس يادلين، « أن إسرائيل تتوقع الشلل في الحرب المقبلة وتل أبيب ستكون جبهة أمامية»

وعن أسباب الكشف عن «حيتس ٣»، قال مسؤول دفاعي «كل شيء تم بمساندة كاملة ومبادرة من وزارة الدفاع نظرا للأوضاع الراهنة»، في إشارة إلى الصراع مع إيران . ومن بين مزايا صاروخ «حيتس ٣» المطور أنه في حال اعتراضه لصاروخ نووي فإن ذلك لن يؤدي إلى تساقط حطام سام بل سيحترق قبل دخول المجال الجوي .

بالمجمل، وبحسب التقديرات الإسرائيلية، تسعى إسرائيل إلى إيجاد حل لمعضلة تفوق العدو في المجال الجوّي من غير أن يملك طائرات، حيث أنه قد يتمّ ضرب المدن بآلاف الصاروخ والقذائف، ومنها ما هو دقيق، ويحمل رؤوسا متفجّرة ثقيلة . وقد تضرب منطقة تل أبيب بكمية صواريخ قد تكفي لتعطيل الاقتصاد وضرب القواعد العسكريّة .

الجبهة الداخليّة الإسرائيليّة تستعد لسيناريوهات الحرب المقبلة

لعل ابرز توصيف للتوقعات لما سيحدث للجبهة الداخلية في حال نشوب حرب جديدة، ما ورد على لسان رئيس الشاباك، عاموس يادلين، « أن إسرائيل تتوقع الشلل في الحرب المقبلة وتل أبيب ستكون جبهة أمامية» وقال أيضا « أن الحرب ستشمل أكثر من جبهة، اثنتين إن لم يكن أكثر . وستكون الحرب أكثر كثافة، أكثر اتساعا وبإصابات أكبر». وفي السياق نفسه، قال عوزي روبين، مسؤول مشروع «حوما» لإنتاج صواريخ «حيتس» أن هدف العدو في الحرب المقبلة ضد إسرائيل سيكون مهاجمة المجتمع الإسرائيلي، وليس فقط مهاجمة الجيش الإسرائيلي .[٤٦]

في إطار استعداداتها المتواصلة منذ عدوان تموز لتجهيز العمق المدني الإسرائيلي لأهوال الحرب المقبلة، وزّعت قيادة الجبهة الداخلية عام ٢٠١٠ على كل البلديات كتيّباً يتضمن آخر تحديث لسيناريوهات الحرب وخسائرها المتوقعة في النطاق الجغرافي لكل بلدية، بهدف مساعدتها على تركيز استعداداتها للمخاطر المتوقعة خلال الحرب . تفترض السيناريوهات التي وُزعت على البلديات أن الحرب ستشتعل على جبهات عدة بنحو متزامن ويحصل فيها إطلاق صواريخ من لبنان وسورية وإيران وغزة .

أن هدف العدو في الحرب المقبلة ضد إسرائيل سيكون مهاجمة المجتمع الإسرائيلي، وليس فقط مهاجمة الجيش الإسرائيلي

وتلخص الوثيقة تقديرات قيادة الجبهة الداخلية بشأن عدد الإصابات المتوقع أن تسجل في كل نطاق بلدي خلال حرب شاملة . وتتضمن أيضاً تقديرات لعدد البيوت المتوقع أن تتضرر، إضافة إلى عدد الصواريخ المتوقع سقوطها في النطاق البلدي .

وأيضا، تشير الوثيقة إن هذه السيناريوهات تكشف أن منطقة الوسط ستكون عرضة للتهديدات بنسبة لا تقل عن المنطقة الشمالية خلال الحرب. وان المواقع الإستراتيجية ستكون عرضة في كل المناطق.

في ظل هذه التوقعات والسيناريوهات، شهد عام ٢٠١٠ تدريبات وتجهيزات على نطاق واسع، أبرزها:

- تدرب سلاح الجو لحماية قاعدة «حاتسور»: ضاعف سلاح الطيران الإسرائيلي من عدد تدريبات الطوارئ للطيارين والطواقم الأرضية على العمل في وقت الحرب خشية تعرض قاعدة «حاتسور» الجوية لهجوم مباغت بالصواريخ. ذكرت الصحف الإسرائيلية أنّ الطيارين نفذوا ٢٥ تدريباً منذ بداية عام ٢٠١٠ في هذه القاعدة مقابل ١٢ تدريباً عام ٢٠٠٩. من المحتمل أنّ الزيادة الكبيرة في التدريبات تنبع من تقديرات أجهزة الاستخبارات التي تتوقع استهداف القاعدة الجوية الإسرائيلية في حالة اندلاع حرب مع حزب الله في لبنان أو مع حماس في قطاع غزة.[٤٧]
- أجرت قوات سلاح الجو عدة تدريبات لفرق تستطيع إصلاح أيّ أضرار في مدرجات الإقلاع أو الهبوط خلال دقائق، نظراً لتصاعد القلق بشأن إمكان إصابة الصواريخ مدرج الإقلاع والهبوط، ما قد يمنع الطائرات من مغادرة القاعدة أو العودة إليها. هذا النوع من التدريبات لم يجر مثله من قبل.
- قرّر الجيش بناء مستشفى على متن مروحيّة للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، بناءً على حالة التطور التي شهدتها وحدات الإنقاذ في الجيش في حرب ٢٠٠٦، وفي ضوء التقديرات بإمكان إنقاذ حياة بعض الجنود المصابين إصابات بالغة جداً، والذين يتطلّب نقلهم الى المستشفى وقتاً، وخاصة أن الحديث يدور عن حرب أو معارك خارج الحدود.
- الجيش الأميركي سيزيد بنحو كبير بحلول نهاية ٢٠١٢ مخزونه من الأسلحة المودعة في إسرائيل التي تستخدم في الحالات الطارئة. وان الزيادة المرتقبة تمثّل نحو ٤٠٠ مليون دولار وتضاف إلى المخزون الحالي الذي تقدر قيمته بنحو ٨٠٠ مليون دولار. وبموجب اتفاق خاص، يمكن لإسرائيل استخدام هذه المعدات بإذن من الولايات المتحدة في حال الطوارئ كما حصل خلال الحرب التي شنتها إسرائيل على حزب الله عام ٢٠٠٦.
- تقرر بناء مجمع في القدس الغربية تحت الأرض، يلجأ إليه رئيس الوزراء وباقي أعضاء وزارته، في حال اندلاع حرب، مشيرةً إلى أنّ التخطيط يأخذ بعين الاعتبار

تعرض القدس لقصف بأسلحة غير تقليدية، وبالتالي فإنّ المبنى المخطط له، سيكون عصيًا حتى على الأسلحة غير التقليدية.

- تقرر بناء أكبر مستشفى تحت الأرض في العالم، الذي سيقام في حيفا لخدمة احتياجات حالات الطوارئ. يمتد البناء الجديد على مساحة ٢٠ دونما وبعمق ٢٠ مترا بمحاذاة شاطئ البحر.
- قيام قيادة الجبهة الداخلية بتوزيع الكمامات الواقية على جميع السكان على الرغم من التكلفة العالية لهذه العملية.
- قيام قيادة الجبهة الداخلية بتوزيع الأكياس السوداء على السلطات المحلية، بما في ذلك، الواقعة في شمال إسرائيل، وبحسب المعلومات المتوفرة فإنّ هذه الأكياس ستُستعمل خلال الحرب، في حال اندلاعها، للف الجثث، لأنّه حسب التوقعات الرسمية، فإنّ عددا كبيرا من المواطنين في العمق سيصابون خلال الحرب.
- في خطوةٍ غير مسبوقة، قامت وزارة الصحة، المسؤولة عن جميع المستشفيات في الدولة العبرية بتوزيع استمارة على جميع أفراد الطاقم الطبي والموظفين والعمال في شتى الفروع، حيث طُلب منهم التصريح كتابيا ماذا سيفعلون في حال اندلعت الحرب: هل يريدون اصطحاب أفراد عائلاتهم إلى العمل، أم لا.

السياسة الأمنية - العسكرية إزاء الفلسطينيين في العام ٢٠١٠

«أسطول الحرية» وكسر الحصار: التداعيات والاحتمالات

يبدو أن محاولات كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وخصوصاً في ضوء ما جرى مع أسطول الحرية، بدأت تحرج الولايات المتحدة، كما أصبحت تشكل عامل ضغط حقيقيا على إسرائيل. على هذه الخلفية، يمكن القول بأن حصار غزة يتجه نحو أحد ثلاثة سيناريوهات، هي: أولاً- رفع الحصار، على أساس اتفاقية المعابر ٢٠٠٥. ثانياً- تخفيف الحصار، بحسب المعايير الإسرائيلية، ومما يعزز فرص هذا الاحتمال موقف الولايات المتحدة الأميركية الداعي إلى اعتبار أن لإسرائيل وحدها حق تقدير أسلوب حماية أمنها. ثالثاً- فتح ممر بحري، على أساس المقترح الأوروبي إرسال سفن لمراقبة البواخر القادمة إلى القطاع. ويعدّ تزايد وتيرة سفن كسر الحصار هو العامل الرئيس الذي يؤدي إلى جعل الممر البحري أمراً واقعاً.

«أسطول الحرية» ومحاولات كسر الحصار

في أواخر أيار ٢٠١٠ جرى تسيير أسطول الحرية، الذي ضم مجموعة سفن أقلت نحو ٦٣٠ متضامناً، وقُدّرت حمولتها بنحو عشرة آلاف طن من مواد الإغاثة والمساعدات الإنسانية.

هددت السلطات الإسرائيلية أسطول الحرية وتوعدت بمنعه من الوصول إلى القطاع بالقوة العسكرية. لم تثن التهديدات المتضامنين الذين أصروا على الوصول إلى غايتهم المنشودة. ولكن القوات الإسرائيلية باغتت السفن واعترضتها في المياه الدولية، ونفذت إنزالاً جوياً واقتحمت سفينة مرمرة التركية، أكبر سفن الأسطول، واستخدمت الرصاص الحي فقتلت تسعة متضامنين ممن يحملون الجنسية التركية.

أثارت العملية الدموية ردود أفعال دولية على المستويين الرسمي والشعبي، نددت جميعها بالجريمة الإسرائيلية بحق المدنيين، وطالبت بإجراء تحقيق دولي لا يدع إسرائيل تفلت من العقاب، وكان هناك تفكك واضح في مواقف الرباعية الدولية التي طالبت معظم أطرافها بإنهاء الحصار، بينما وجد الأميركان والإسرائيليون أنفسهم معزولين عالمياً، غير أن الزخم العالمي سرعان ما تم امتصاصه وإضعافه.

جاء تعامل الحكومة الإسرائيلية مع سفينة مرمرة والتطورات التي لحقتها على قاعدة رفض الدور التركي في المنطقة

جاء تعامل الحكومة الإسرائيلية مع سفينة مرمرة والتطورات التي لحقتها على قاعدة رفض الدور التركي في المنطقة، والتمسك باستمرار الحصار، وإن بصورة جديدة، لحين تحقيق الأهداف السياسية التي فرض من أجلها. لعل هذه الرؤية هي التي جعلت حكومة نتنياهو، تقوم بالخطوات التالية:

- تنفيذ الهجوم الدموي على مرمرة، وتعمد إهانة الأتراك من خلال التصرفات والتعبيرات المهينة التي استخدمها الجنود الإسرائيليون، مثل: الدوس بأقدامهم على المتضامنين الأتراك تحديداً.
- الإفراج عن كافة المعتقلين: الأتراك، والعرب والمسلمين، والغربيين، كخطوة للتخلص من ذيول الهجوم، وتداعياته.
- تفريغ حمولة سفن أسطول الحرية في ميناء أسدود، للقول: إن إسرائيل مصرة على عدم وصول أي نوع من الإمدادات إلى غزة بشكل مباشر، وإنما عبر محطة ثانية.
- عدم الموافقة على المطالب التركية الخاصة، مثل: الاعتذار، إعادة السفن مباشرة، دفع تعويضات، تشكيل لجنة تحقيق دولية.
- السعي لامتصاص حالة الغضب العالمي بسبب الحصار، والإعلان عن «تخفيف»

إجراءات الحصار، من خلال زيادة عدد المواد المسموح بإدخالها إلى القطاع. وقد فسر نتنياهو هذه الخطوة الإسرائيلية بالقول: إن إجراءات التخفيف هذه هي أفضل طريقة لضمان استمرار الحصار.

سعت إسرائيل بدعم أميركي إلى منع انطلاق سفن كسر الحصار من الموانئ المختلفة، وخصوصاً اليونانية والقبرصية، وقد وجد ذلك تجاوباً من هذه البلدان التي لا تسعى لتأزم علاقاتها بإسرائيل وأميركا.

السيناريوهات الممكنة

رفع الحصار

يبقى سيناريو رفع الحصار أحدى الفرضيات المطروحة، خصوصاً أنه توجد عدّة تداولات جرت بين الإسرائيليين من جهة وكل من مصر ورئاسة السلطة من جهة ثانية. يعزز فرص هذا الاحتمال، تباين مواقف أطراف اللجنة الرباعية، وزيادة المطالبة الدولية التي تدعو إلى رفع الحصار. إضافة إلى أن المعابر كان قد جرى فتحها وتشغيلها، وإن بصورة غير انسيابية وطبيعية، خلال وجود حركة حماس في الحكومتين العاشرة والحادية عشرة. وقد تزداد حظوظ هذا السيناريو إذا ما تتابعت الحملات البحرية الكبيرة لكسر الحصار، واستمر الضغط السياسي والإعلامي. غير أن هذا السيناريو يضعف باستمرار عدد من الدول الكبرى في دعم مطالب إسرائيل الأمنية، وبموقفها السلبي من حماس وحكومتها في القطاع، بحيث تميل هذه القوى إلى تخفيف الحصار وليس إلى إنهائه.

تخفيف الحصار

يعد تخفيف الحصار أحد المطالب التي تم التوافق عليها بين مختلف الأطراف. لكن الذي يجلب الاختلاف هو المعايير التي ستتم عملية التخفيف وفقها؛ فمثلاً تشترط الدول والقوى المشتركة في فرض الحصار أن لا يؤدي هذا التخفيف إلى تمكن حماس من الإدعاء بانتصار خيار الصمود والمقاومة. وفي الوقت الذي يميل فيه المجتمع الدولي إلى تحديد المواد الممنوعة، وهي قد تكون بضعة عشرات من أصل سبعة آلاف صنف، إلا أن الطرف الإسرائيلي يسعى إلى تحديد المواد المسموحة، وهو ما يُبقي آلاف المواد ممنوعة من دخول القطاع. ويظهر أن الطرف الإسرائيلي قادر حتى الآن على فرض رؤيته. يعزز فرص هذا الاحتمال، ما ذهب إليه الموقف الأميركي – الأوروبي المشترك الذي أعطى لإسرائيل حق تحديد الأسلوب الذي يحمي أمنها. ومع ذلك، فإن فرص هذا التوقع قد تتراجع في حال تتابعت سفن المساعدات بوتيرة أكثر حيوية وتقارباً زمنياً.

وهو مبني على فكرة السماح بقدوم البضائع عبر البحر، مع وجود آلية رقابة وتفتيش أوروبية، ويمكن النظر إلى إعلان عدد من دول الاتحاد الأوروبي نيتها إرسال سفن حربية لكي ترابط قبالة شواطئ غزة، باعتباره مقترحاً عملياً يؤدي إلى تسهيل حياة الغزيين. يزيد من فرص هذا المقترح صعوبة موقف إسرائيل حيال مثل هكذا عمليات، الأمر الذي يقتضي تدخلاً خارجياً لتخفيف الضغط عن حكومة نتنياهو وإخراجها من ورطة محتّمة. يحتاج هذا السيناريو إلى جهد متواصل تبذله حملة كسر الحصار الأوروبية والجمعيات الساعية لكسر الحصار، لضمان تسيير حملات وأساطيل بحرية تُبقي الموقف الإسرائيلي مأزوماً بشكل مستمر. حيث إنه في مثل هذه الحالة يمكن إحداث ثغرة في جدار الحصار، كأمر واقع، عندها تجد الرباعية نفسها معنية في أن تتعامل معه من خلال المقترح الأوروبي. وما عدا ذلك، فإن الحصار سيستمر وفق المعايير الإسرائيلية القديمة الجديدة.

مظاهر التصعيد العسكري في قطاع غزة في الذكرى الثانية للحرب: أوجه الشبه والاختلاف

من الوجهة الظاهرية تشبه الأوضاع القائمة عام ٢٠١٠ بين إسرائيل وقطاع غزة الوضع الذي ساد عشية الحرب على القطاع عام ٢٠٠٨. فالتهديدات والحشود الإسرائيلية مشابهة لتلك التي أطلقت وحشدت قبيل حرب غزة في نهاية كانون الأول ٢٠٠٨. والاستعدادات الفلسطينية لمجابهة أي عدوان تبدو مشابهة إلى حد كبير لتلك التي سادت قبيل تلك الحرب. ومع ذلك ثمة من يقول إن التوقيت وإن تشابه، والساحة وإن بقيت هي هي، إلا أن الظروف تغيرت، وبشكل كبير.

من الوجهة الظاهرية تشبه الأوضاع القائمة عام ٢٠١٠ بين إسرائيل وقطاع غزة الوضع الذي ساد عشية الحرب على القطاع عام ٢٠٠٨

وأول هذه المتغيرات، أن لدينا اليوم سابقة حرب غزة، وهي لم تكن متوفرة قبل تلك الحرب. وسابقة حرب غزة تعني قبل كل شيء تجربة تظهر كيف أن الظروف تنتقل بسرعة من النقيض إلى النقيض. فحرب غزة التي حاولت إسرائيل عرضها وكأنها استخلاص لعبر حرب لبنان وأنها نجاح شامل كانت، بكل المعاني السياسية، إخفاق كبير. فقد أظهرت لإسرائيل بجلاء أن كل ما تمتلكه من قوة يعجز عن إملاء موقف حتى على حكومة كحكومة حماس المحاصرة في قطاع غزة. والأدهى أن تلك الحرب، بما جلبته من تقرير غولدستون، وفرت ذخيرة بالغة الجدوى لمساعي نزع الشرعية ليس فقط عن الاحتلال الإسرائيلي وإنما أيضا عن دولة إسرائيل.

غير أن ثاني هذه المتغيرات هو مكانة الحكومة الإسرائيلية التي شنت تلك الحرب. فقد

كان ينظر، دولياً وإقليمياً، إلى حكومة إيهود أولمرت على أنها حكومة تتطلع لتحقيق السلام وأنها لا تألو جهداً من أجل التوصل إلى تسوية. ونظر كثيرون إلى أن مساعي تلك الحكومة، سواء مع السلطة الفلسطينية أم سورية في حينه عبر الأتراك، تمهد الطريق لحل سلمي يمكن حتى من خلاله اعتبار الحرب على حكومة حماس جزءاً منه. وليس صدفة أن تشير وثائق ويكيليكس إلى مساعي وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه، إيهود باراك لتوفير أرضية سياسية إقليمية تتعامل مع نتائج الإطاحة بحكومة حماس.

وثالث هذه المتغيرات أن الجيش الإسرائيلي الذي يدرك تزايد الترابط بين ما يجري في قطاع غزة وما يمكن أن يجري الآن على جبهات أخرى ليس فقط في الضفة الغربية وإنما أيضاً على الحدود مع لبنان صار أكثر حذراً إزاء احتمالات إفلات الأمور. والجيش الإسرائيلي الذي يدرك أن حركة حماس والمقاومة في غزة باتت أكثر تسليحاً من ذي قبل، صواريخ كورنيت ضد الدروع وصواريخ أبعد مدى مثلاً، قام بتغيير كتيبة الدبابات التي تحيط بالقطاع. فهو بحاجة لكتائب مزودة بمنظومة «سترة الريح» ومثل هذه الكتائب ليست متوفرة بكثرة حالياً ويصعب التقدير بأنه في عجلة من أمره لتوريطها في تجربة غير مضمونة. كذلك فإن أغلب التحقيقات التي أجراها مراقب الدولة والجيش بينت أن عبر حرب لبنان وغزة في كل ما يتعلق بحماية المستوطنين لم تنفذ استخلاصاتها.

ورابع هذه المتغيرات أن حكومة حماس التي ضبطت الوضع الأمني في قطاع غزة خلال العامين الفائتين تعلن صبح مساء أنها ليست معنية بالتصعيد. وكان أوضح كلام قد صدر مؤخراً عن القيادي محمود الزهار الذي شدد على أن ميل حماس دفاعي وأنها غير معنية بالتصعيد.

ولهذا كله تميل التقديرات إلى أن ما يجري اليوم من تصعيد هو في الغالب محاولة من الجانبين[٤٨] الإسرائيلي والفلسطيني (حماس) لاختبار القدرات والحدود. فالجيش الإسرائيلي يشيع بأن حماس ومعها فصائل المقاومة في قطاع غزة مرتدعة وبالتالي فإنه يسهل عليه فرض حزام أمني متزايد الاتساع على حدود القطاع. كما أن الجيش الإسرائيلي يستغل الوضع القائم ويقوم بإرسال بعض وحداته لتنفيذ اختراقات بالأفراد أو المدرعات في داخل مناطق القطاع تكريساً لتفوقه. وفصائل المقاومة، بما فيها حماس، لا يمكنها القبول بالإجراءات الإسرائيلية وهي تحاول طوال الوقت إما التخفيف منها أو استغلال ثغراتها. ومؤخراً جرى التصدي لقوات بشكل أقلق القادة الإسرائيليين وجعلهم يصعدون من ضرباتهم على أمل إشعار حماس بأن هناك مخاطر تتهدد حكمها، وبالتالي ينبغي عليها الإسراع في ضبط الوضع في جانبها.

وليس من المستبعد أن ما يجري في القطاع هو في جانبه الأهم محاولة لتجريب خطة إسرائيلية جديدة تسري ليس فقط على قطاع غزة وإنما على لبنان أيضاً. ففي النقاشات داخل الجيش حول العبر من حرب لبنان جرى التركيز، خصوصا من الجنرال غيورا آيلاند، على أنه من دون تحميل الدولة اللبنانية المسؤولية عن الأفعال التي تنطلق من أراضيها لا يمكن تحقيق حسم. وشدد آيلاند على أنه من دون ذلك يستحيل هزيمة حزب الله أو الإثقال عليه. ويبدو أن تجريب وتطوير الفكرة يتم حالياً في قطاع غزة عن طريق إشعار حماس بأنها الجهة التي سوف تتعرض للأذى إذا أقدمت فصائل أخرى على استهداف إسرائيل بالصواريخ أو قذائف الهاون أو جرت محاولات للتصدي لقواتها على طول الحدود. وقد أعطى رئيس الأركان غابي أشكنازي تعليماته للجيش باستهداف مواقع لحماس رداً على كل عمل تقدم عليه جهات أخرى. وأراد بذلك القول لحماس بأنها الجهة التي تتحمل أمام الإسرائيليين المسؤولية عن كل فعل يصدر عن قطاع غزة.

والواقع أن الكثير من الأحاديث والتعليقات في إسرائيل تشير إلى أن حكومة مثل حكومة نتنياهو التي سدت آفاق التسوية مع الفلسطينيين والسوريين تجعل من احتمالات الحرب أمرا أكثر ترجيحا. بل إن بعض المعلقين شددوا على أن الغرور الذي تتسم به حكومة نتنياهو ليبرمان قد تدفع الأمور نحو حرب حتى لو لم تكن لها رغبة فعلية بذلك.

التقديرات الإستراتيجية: إسرائيل وأميركا يرفضان مطالب بالتسلح في الضفة بسبب خشيتهما العميقة من سيطرة حماس، والموساد يشك بقدرة السلطة على استرجاع قطاع غزة.

سلّط الإعلام الإسرائيلي الضوء منذ منتصف عام ٢٠١٠ على التصعيد الحاصل في الجبهة الجنوبية، أي قطاع غزة، مشددًا على أن حركة حماس معنية بتسخين الجبهة، ولكنّها بموازاة ذلك، معنية أيضا بالمحافظة على سلطتها. وتتزامن المزاعم الإسرائيلية مع الحملة الإعلامية حول تعاظم قوة حماس العسكرية. وبحسب التقديرات الإسرائيلية فانّ حماس استكملت في العام ٢٠١٠ سلسلة تجارب صاروخية على الصاروخ المتطور «فجر» الذي يصل مداه الى نحو ٨٠ كيلومترا، لافتةً إلى أن نجاح هذه التجارب يعني أن حماس سوف تبدأ بعد عدة شهور مرحلة إنتاج هذه الصواريخ التي ستكون قادرة على قصف المدن الإسرائيلية، مشددةً على أن التطور الهائل الذي حققته حماس في محال الصواريخ خلال العقد الأخير يثير القلق الإسرائيلي من جهة أن ذلك يعني أنها ستكون قادرة على ضرب كافة مناطق المركز.[٤٩]

طالبت الحكومة الإسرائيلية ألوية البحث التابعة للجهات الاستخباراتية، بوضع

تقديرات لسيناريو تقوم من خلاله حركة فتح بإعادة السيطرة على قطاع غزة. وأشارت الجهات في تقديراتها إلى أن ما يجري على ارض الواقع هو العكس تماما، موضحين أن حماس نفسها هي من تحاول السيطرة على الضفة الغربية، ولا يستبعدون قيامها بانقلاب بالقوة لتحقيق ذلك.[٥٠]

في السياق نفسه، ورد في صحيفة «معاريف»، أن إسرائيل لن تستطيع التوصل إلى سلام دون قطاع غزة، ولا يمكن الفصل بين المناطق، مضيفا أن الهدف من هذا التقدير هو عدم إدارة مفاوضات لكل منطقة على حدة، وإنما التوصل إلى حل شامل يضم جميع مناطق الضفة وغزة، مشيرا إلى ان هذا الأمر يعتبر بمثابة عائق واقعي في المفاوضات. وأضافت الصحيفة انه قد اتضح من التقديرات التي أجراها في الفترة الأخيرة خبراء في هذا المجال، انه وفي هذه المرحلة لا تمتلك السلطة الفلسطينية القوة لإعادة السيطرة على غزة، طالما بقي الوضع على ما هو عليه، وعلى هذا يمكن إدارة مفاوضات والتوصل إلى اتفاقات أساسية في مناطق أخرى، ولكن لا يمكن التوصل إلى حل شامل، وعند هذه النقطة ستتوقف المفاوضات ولن تتقدم – حسبما جاء في تقدير الوضع.[٥١]

احتمال حرب ثانية على غزة

كما حدث في الذكرى الأولى لحرب غزة ٢٠٠٨\٢٠٠٩ تعالت مجددا، في الذكرى الثانية، تهديدات قادة إسرائيل، وصرحوا عدة مرات أنهم يستعدون لحرب جديدة.[٥٢] هذا ما يعتزمون القيام به، وهذا ما صرح به قادة سياسيون في إسرائيل مثل غابي اشكنازي، رئيس الأركان وقادة آخرون تحدثوا عن إن اسرائيل تحضر لحرب كبيرة ضد حماس وحزب الله، وهو موقف تم عرضه ومناقشته في مؤتمرات مهنية، أهمها المؤتمر السنوي لمركز الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)، الذي شمل أيضا على كثيرا من المواضيع التي تم عرضها ومناقشتها في ٢٤ كانون الثاني، ٢٠١٠ تحت عنوان «ردود فعل لأي تهديد محتمل»، وشارك فيه إستراتيجيون بارزون مثل جنرال غيورا آيلاند وبروفسور آسي كاشير (الذي وضع ما يسمى «المعيار الأخلاقي» للجيش الإسرائيلي).[٥٣]

وقد أكد اغلب المتحدثين في المؤتمر أن قيام إسرائيل بحرب جديدة ضد غزة قد يكون خير مخرج للأزمة التي دخلت بها إسرائيل خاصة على اثر تقرير لجنة غولدستون الذي اتهمها بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كان تركيز حول هذا التطور لأن تقريرا مثل هذا كان آخر ما كان يحلم به قادة إسرائيل منذ تأسيسها، وخاصة أن رئيس اللجنة قاض معروف على المستوى العالمي ويهودي.

تواجه إسرائيل في المرحلة المقبلة تهديدا من نوع جديد ولا يمكنها السكوت عليه لأنه، إن تحقق، ومن المتوقع ان يتحقق مع الوقت، فسوف يصنع واقعا جديدا لا تستطيع إسرائيل مواجهته: تزايد الحروب مع منظمات ليست دولا تلاقي دعما من دول إقليمية وعالمية مثل إيران خاصة حين تكون الأخيرة مسلحة بأسلحة نووية. هذا سوف يغير المعادلات والتوازن ومن الصعب أن تقبل به إسرائيل.

كذلك، وفق ما قاله الجنرال غيورا آيلاند في المؤتمر، على إسرائيل قبل شنها حربا على غزة، خلق جو سياسي وإعلامي محلي وعالمي مناسب يكون بمثابة مقدمة أو مرحلة تمهيد لأنه أمر مهم لتحقيق النصر، مؤكدا أنه يجب أن يشمل هذا النشاط إخبار العالم بأي انتهاك يقوم بها الطرف الآخر، وإبراز مداه في تهديد أمن إسرائيل ووجودها. ربما هذا ما يفسر ظاهرة قيام إسرائيل بتقديم شكاوى لمجلس الأمن الدولي سواء ضد حزب الله أو ضد حماس، الذي قد يكون منوطا بشعور العجز على أثر وجود توازن رعب بين الطرفين، ولم يعد الأمر سهلا أمام قادة إسرائيل التصرف كما كان من قبل، أو ربما يكون منوطا بإدراكهم التدهور المتواصل في تأييد الرأي العام العالمي لإسرائيل.

واللافت أيضا، تصميم بروفسور آسا كاشير ان على إسرائيل عدم الاكتراث بما يطالب به البعض وإتباع الأساليب نفسها التي انتهجت في الحرب الأخيرة على غزة. بل عليها انتهاج أساليب أكثر حدة وقساوة حتى لو كان الضحايا من المدنيين. حيث أكد أن ما يعطي إسرائيل حصانة مهمة أمام انتهاج هذه الشدة هو أنها: أولا كدولة ديمقراطية (وفق ادعائه) لها الحق في الدفاع عن كل مواطن لها وإن كان جنديا يحارب في مناطق مدنية. ثانياً تحارب إسرائيل حربا للدفاع عن حق مواطنيها في الحياة ومسموح عمل كل شيء حتى لا يقع أي جندي إسرائيلي في الأسر. ثالثاً: على إسرائيل المطالبة بتغيير قواعد الحرب التي ستحاربها لأنها لا تحارب دولا، حروبا عادية، بل مجموعات تخرج للحرب من بين مدنيين حيث تتخذ منهم ملجأ لها وهي حالة، وفق أسا كاشير، لا ينطبق عليها القانون الدولي رغم النصوص الواضحة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين في الحروب والتي صادقت عليها إسرائيل في عام ١٩٥١. رابعاً: منح كاشير القيادة السياسية الحق في إقرار نوع الحرب التي ستقوم بها سواء أكانت حربا عادية أم حربا غير عادية. ولاقى كاشر معارضة من بعض الأطراف، إذ أكدت الضابطة بنينا شربيط-باروخ، التي كانت مسؤولة عن القانون الدولي في الجيش الإسرائيلي أثناء حرب غزة، أن المطالبة بعدم ملاءمة قوانين الحرب العادية في حرب غزة، تعني أن إسرائيل قد انتهكت هذه القوانين.

باعتقادنا، أن التصريحات الإسرائيلية حول نيتهم شن حرب على قطاع غزة يأتي

للتخويف، إذ ان إسرائيل تعيش مأزقا حقيقيا وخاصة أن:

أولا- تقرير غولدستون ما زال حيا ولن تلغيه مناورات هنا أو حرب هناك. وهناك من يطالب بتكثيف الجهود من أجل تنفيذ التوصيات، أي محاكمة قادة إسرائيل زمن تلك الحرب، على أرض الواقع.

ثانياً- قواعد اللعبة تغيرت على ساحة الصراع وفي السنوات الأخيرة أصبح هناك التحام كبير بين المقاتلين وعامة الناس بالتحديد حين نتحدث عن أربع ساحات مواجهة محتملة في المستقبل: قطاع غزة والضفة الغربية، جنوب لبنان، إيران، وتركيا حيث تتمتع القيادة فيها بشرعية سياسية.

ثالثاً - الإدعاء الإسرائيلي أنها دولة ديمقراطية أو الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط يعطيها حصانة في العالم لم يعد بضاعة ناجحة للتسويق كما كان خلال عدة عقود. كتب الصحافي البارز ألوف بن قائلاً: «إن تركيز إسرائيل على أن لها «قيما ديمقراطية مع أوروبا الغربية» لم تعد تلاقي القبول من الجهات الأوروبية.

تقرير غولدستون ما زال حيا ولن تلغيه مناورات هنا أو حرب هناك. وهناك من يطالب بتكثيف الجهود من أجل تنفيذ التوصيات، أي محاكمة قادة إسرائيل زمن تلك الحرب، على أرض الواقع

رابعاً - مطالبتهم العالم بتغيير القانون الدولي ليس بالأمر اليسير، لأن وضعه يتم عبر سنوات طويلة وهناك على الأقل أربعة مصادر قانونية لنزاعات مسلحة تقع ليس مع دول كما هو الوضع تجاه قطاع غزة. على سبيل المثال، ما تقوم به منظمة الصليب الأحمر الدولي بدأ منذ عام ١٨٥٦ وما زال متعارفا عليه عند أغلب دول العالم، ولأن تغيير القانون الدولي في مثل هذه الحالة يعني خلق فوضى في العالم أجمع. وفيما يتعلق بتعدد المصادر هناك البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ وهناك المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع، وهناك المادة الأولى من البروتوكول الثاني والمادة الثامنة من دستور روما لعام ١٩٩٨.

خامساً - مطلب قادة إسرائيل تغيير القانون الدولي لكي لا يكون تمييز بين مدنيين ومقاتلين في ظروف معينة قد يأتي على إسرائيل بمخاطر أكبر مما تتعرض له الآن بحيث يسمح استهداف مواطنيها أيضا. سادساً - النظرة عند الجانب الفلسطيني إلى مثل هذه التهديدات أنها غير مفاجئة وتدخل ضمن إطار حرب نفسية تمارسها إسرائيل، متوقع ويعيشونه منذ عشرات السنين. .

سادساً - يبقى خيار مواجهة «إيران أولاً» هو الهاجس الأمني الأساسي في المرحلة الراهنة. والحرب على غزة قد تندرج في سيناريو كابوسي، وهو قيام إسرائيل بفتح عدة جبهات منها جبهة حماس. من المستبعد أن تنشغل إسرائيل في جبهة واحدة وخاصة انه لا توجد لديها أية «ضمانة» لإمكانية جر إيران وسورية لهذه المواجهة.

إجمال

يبدو وفق المعطيات الإستراتيجية لعام ٢٠١٠، أن إسرائيل اليوم أكثر من أي وقت مضى تعيش دوامة «هاجس» المخاطر التي لا مخرج منها. فإذا تمعنا بالتحديات الأمنية أمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لعام ٢٠١٠ وأبرزها تسارع التسلح العسكري النوعي المنوط بتكلفة هائلة. نلاحظ ان استخدام المؤسسة الأمنية ليس حاجة بل عقلية. وهو ينبع من الاعتقاد بان الدولة ومقدراتها هي جهاز يخدم القوة المتواصلة والمتعاظمة للنزعة الأمنية.

ما زالت إسرائيل تعمل على تعزيز تفوقها عسكريا واستراتيجيا، متمسكة بذهنية عسكرية تقليدية بأن من يطور طريقة قتال جديدة أو يملك سلاحا جديدا هو الذي ينتصر. الحروب لا تحدث من ذاتها، فاسرائيل تخوض الحروب وتتمسك بحالة «هاجس الخطر الوجودي» لان القيادة السياسية اعتمدت منذ قيام الكيان الإسرائيلي على اختيار القوّة لبناء الدولة. ولم يبرز الشارع الإسرائيلي حتى الآن حالة الشعور بالغضب، من الحرب التي لا تنتهي.

والحرب على غزة قد تندرج في سيناريو كابوسي، وهو قيام إسرائيل بفتح عدة جبهات.

حاولت الحكومة الإسرائيلية الحالية، أكثر من سابقاتها، أن تجعل الموضوع النووي الإيراني موضوعها الأول الذي يغطي على كل المواضيع الأخرى. وقد تم عام ٢٠١٠، للمرة الأولى في تاريخ الجيش الإسرائيلي، الإعلان رسمياً عن أن إيران هي العدو الاستراتيجي الأول لإسرائيل، فالتركيز على هذه المسألة وتضخيم المخاطر الكامنة فيها يخدم في إفشال محاولات التسوية مع العرب ويبرر التشدّد أمام الغرب. إذ يكفي القول بأن إسرائيل تواجه خطراً وجودياً من المشروع النووي الإيراني حتى تغدو مطالبتها بـ«التنازل» للفلسطينيين أمراً يعزز الخطر.

على الرغم من التقديرات الإستراتيجية بان إيران لن تمتلك قنبلة نووية قبل عام ٢٠١٥ ، وأنه لا حاجة للمسارعة لضربة عسكرية. تشير التدريبات والمناورات العسكرية – ولو نظريا– خاصة فعالية سلاح الطيران الملفتة طيلة عام ٢٠١٠، بان سنة ٢٠١١ هي سنة الحسم في الملف الإيراني. وفي المقابل تظهر كثرة من التقارير الإسرائيلية أن الهدف الأميركي الأبرز عام ٢٠١٠ هو ضمان انضباط إسرائيل وعدم إقدامها على أي فعل عسكري ضد إيران.

تواجه إسرائيل من منظور عام ٢٠١٠، مسألة الحفاظ على مصداقيتها، حيث سيعرض عدم اتخاذ إجراءات ضد إيران مصداقيتها للخطر وسيظهرها على أنها غير قادرة على انتهاج خطوات جادة في تطبيقها لنظرية الردع التي تتبناها منذ قيامها.

وهناك افتراض اسرائيلي بانه عند الحسم العسكري، على الأقل، ستمنحها الولايات المتحدة الأميركية غلافاً جوياً يساهم إلى حدّ كبير في إسقاط الصواريخ الباليستية الإيرانية المتجهة إليها.

في سياق العلاقات التركية – الاسرائيلية، إسرائيل تثبت أن أهميتها السياسية تكمن في قدرتها على صنع الأزمات وليس حلها. رغم كل ما يقال عن العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل وتركيا، فإن هذه العلاقة تتراجع بشكل كبير، وإذا كان من الصعب قياس حجم التراجع في العلاقات السياسية أو العسكرية المجردة، فإن بالوسع اعتماد نتائج المشتريات التركية من الصناعات العسكرية الإسرائيلية. وتشير هذه النتائج بوضوح إلى أن حجم التبادل العسكري بين تل أبيب وأنقرة، وفق معطيات جديدة لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية، هبط من مليار دولار في السنة الماضية، إلى ما بين ٩٠ حتى ١٠٠ مليون دولار، في كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة.

يتعاظم في إسرائيل السجال حول الطريقة التي ينبغي التعاطي بها مع تركيا في المجالات التكنولوجية الأمنية، خصوصاً في ظل مسار حكومة رجب طيب اردوغان لتحسين العلاقات مع كل من إيران وسورية. وهناك أصوات في المؤسسة الأمنية وليس في الصناعات الأمنية، تتساءل بصوت عال عما إذا كان من الممكن بعد الآن مواصلة النظر الى تركيا كحليف استراتيجي.

ان سيناريو العلاقات المتبادلة المرجح في المرحلة الراهنة، مبني على أساس نجاح تركيا في رفع مستوى استقلالية قرارها وتأثيرها في المنطقة، وامتلاكها وضعاً وسطاً يحتفظ بكل العلاقات القائمة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية، دون أن يكون له موقع استراتيجي قيادي متقدم. إذ تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى مواصلة سياسة تعدد الأبعاد خارجياً وما تتطلبه من حل المشكلات وفتح الحدود مع الجيران وصولاً إلى تكامل اقتصادي. في المنظور القريب، ستستمر علاقات «غير حميمة» بين الدولتين مع الحفاظ على مستوى العلاقات العسكرية الراهن الذي بدأ يتراجع بشكل منهجي في العام ٢٠١٠. الأمر منوط بمتغيرات إقليمية ودولية على حدّ سواء.

أما فيما يتعلق بملف العلاقات السورية–الإسرائيلية باعتبارها «حالة اللا حرب واللا سلام». كان جديد عام ٢٠١٠، توافق المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل على عدم تبني إستراتيجية تفاوضية مع سورية، كون سورية لن تخلص إسرائيل من المعضلة الإستراتيجية التي دُفعت إليها منذ حرب لبنان ٢٠٠٦، والاعتقاد ان سورية متمسكة أكثر من أي وقت مضى، بعلاقاتها الإستراتيجية مع إيران وحزب الله وحماس.

أثبتت سورية عام ٢٠١٠ أنها ما زالت حاضرة بامتياز في الساحة الإقليمية والدولية، وان نظرية سياسة عزل سورية سجلت فشلا يثير قلق إسرائيل.

في العام ٢٠١٠، ما زالت إسرائيل تعتقد بأنها تمتلك القوة الكافية لردع سورية، والقدرة على استخدامها ضد سورية، والقدرة على العمل من أجل جعل سورية تدرك أنها سوف تكون الخاسرة في حالة استخدام إسرائيل للقوة. لكن هناك تراكم مستمر لحالة «الردع المتبادل» بين الدولتين بعدما تحولت سورية لقوة رادعة في الشرق الأوسط خاصة بعد ذبول سياسة عزلها إقليميا ودولياً.

إن حالة التهدئة غير الرسمية بين إسرائيل وحزب الله ناتجة عن نجاح «الردع المتبادل» المتصاعد من الطرفين منذ حرب على لبنان صيف ٢٠٠٦ والذي وصل ذروته عام ٢٠١٠. باعتقادنا أنّ إسرائيل لن تهاجم لبنان، إلاّ إذا هاجمت إسرائيل والولايات المتحدة إيران. إيران وحزب اللّه مرتبطان ارتباطاً لا فكاك منه في عقول القادة الإسرائيليّين والجمهور الإسرائيليّ. الخطر الحقيقيّ على إسرائيل من برنامج نوويّ إيرانيّ لأغراض عسكريّة لا يكمن في أنّ إيران قد تستخدم هذه الأسلحة ضدّ إسرائيل، بل في أنّ إيران الردعيّة النوويّة قد تشعر أنها أقلُّ ضبطًا للنفس في دعم حزب اللّه عسكريًا وفي تشجيعه على مهاجمة إسرائيل بترسانته المتزايدة من الصواريخ التقليديّة.

من الوجهة الظاهرية تشبه الأوضاع القائمة عام ٢٠١٠ بين إسرائيل وقطاع غزة الوضع الذي ساد عشية الحرب على القطاع عام ٢٠٠٨. فالتهديدات والحشود الإسرائيلية حول القطاع مشابهة لتلك التي أطلقت وحشدت قبيل حرب غزة في نهاية كانون الأول ٢٠٠٨. والاستعدادات الفلسطينية لمجابهة أي عدوان تبدو مشابهة إلى حدّ كبير لتلك التي سادت قبيل تلك الحرب. ومع ذلك إن التوقيت وإن تشابه، والساحة وإن بقيت هي هي، إلا أن الظروف تغيرت، وبشكل كبير. الأمر الذي يعود إلى عدة معطيات، أبرزها: أولا، من خلال المواجهات السابقة، يلحظ أن مراكمة كم كبير للقوة العسكرية ليس ضمانة لحسم المعركة، والثاني، يبقى خيار مواجهة «إيران أولاً» هو الهاجس الأمني الأساسي في المرحلة الراهنة. والحرب على غزة قد تندرج في سيناريو كابوسي، وهو قيام إسرائيل بفتح عدة جبهات منها جبهة حماس. من المستبعد أن تنشغل إسرائيل في جبهة واحدة وخاصة أنها لا توجد لديها أية «ضمانة» لإمكانية جر إيران وسورية لهذه المواجهة.

الهوامش

١ تمت عملية جمع المعلومات والمعطيات لهذا الفصل من مصادر مختلفة من بينها وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث الأكاديمية، خاصة مجموعة من أهم الأوراق والمقالات التي أصدرها معهد دراسات الأمن القومي، مركز يافي للدراسات الإستراتيجية، مؤتمر هرتسليا وغيرها. هذه المعلومات منها ما يركز على الأحداث، ومنها ما يمكن اعتباره رؤية إستراتيجية، حيث يشكل مصدر معلومات مفيد لمحاولة استقراء واستشراف السياسة الإسرائيلية في السنوات القادمة.

٢ Kam , E,.» The Iranian Challenge». Strategic Survey for Israel 2010 Tel Aviv: Institute for National .Security Studies. 141- 156

٣ رئيس الموساد الإسرائيلي بين ٢٠٠٢ وحتى بدايات ٢٠١١.

٤ قائد قوات الجيش الإسرائيلي الـ ١٩ وشغل المنصب منذ كانون الثاني ٢٠٠٧ وحتى منتصف شباط ٢٠١١.

٥ Asculai, E,. «Ten Questions for the Negotiators with Iran». INSS. No. 198, August 8, 2010

٦ **معاريف**، ١٦/ ١/ ٢٠١١.

٧ **يديعوت أحرونوت**، ٥/ ١٠/ ٢٠١٠

٨ Shapir ,Y,. «Trends in Military Buildup in the Middle East» Strategic Survey for Israel 2010 Tel Aviv: Institute for National Security Studies . 231- 241

٩ **أوراق حول توجهات جديدة للأمن القومي الإسرائيلي**، جامعة حيفا: مركز أبحاث الأمن القومي. ٢٠١٠.

١٠ عوزي روبين، **هآرتس**، ٢٢/ ١١/ ٢٠١٠

١١ عاموس هرئيل، **هآرتس**، ٤/ ١/ ٢٠١١.

١٢ **يديعوت أحرونوت**، ١٩/ ٧/ ٢٠١٠

١٣ Tira, R,.« **The Nature of War: Conflicting Paradigms and Israeli Military Effectiveness**» . Published in association with the Institute for National Security Studies, Israel. November 2009

١٤ .Kam, E,.« Is the Military Option Back on the Table?». INSS. No. 197, August 9, 2010

١٥ .« Dror, Y,. » **Political-Security Statecraft for Israel: Memorandum for Policymakers**

١٦ **هآرتس**، ١٧/ ٤/ ٢٠١٠.

١٧ ADDIS, C.L. et.al., (2010). **Iran: regional perspectives and U.S. policy, Washington DC,** Congressional Research Service

١٨ **هآرتس**، ٨/ ١٠/ ٢٠١٠.

١٩ شالوم، زكي. **نشرة خاصة «الجيش والاستراتيجيه»**، مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب. كانون الثاني. ٢٠١٠.

٢٠ نفس المصدر.

٢١ **هآرتس**، ٧/ ٦/ ٢٠١٠.

٢٢ Ynet . ٢٦/ ٩/ ٢٠١٠

٢٣ Eran, O,.« Turkey and Israel» . **Strategic Survey for Israel 2010** Tel Aviv: Institute for National .118-Security Studies. 109

٢٤ Kosebalaban, H,. (2010).« The Crisis in Turkish-Israeli Relations: What Is Its Strategic . Significance?». **Middle East Policy**. 17: 36–50

٢٥ Erdmir, H.(2010). How worthy Israeli Relations for Turkey? **Alternatives:Turkish Journal of .International Relations, 9(2), 24- 38**

٢٦ **هآرتس**، ١٨/ ٣/ ٢٠١٠.

٢٧ Nava,L,.« The Question of an Israeli Apology to Turkey for the Flotilla Episode». INSS. No. 232, .December 14, 2010

٢٨ Erdmir، H.(2010). How worthy Israeli Relations for Turkey? **Alternatives:Turkish Journal of .International Relations, 9(2), 24- 38**

٢٩ Eran, O,.« Turkey and Israel» . Strategic Survey for Israel 2010 Tel Aviv: Institute for National .118-Security Studies. 109

٣٠ **غلوبس**، ١٤/ ١١/ ١٠١٠ .

٣١ نفس المصدر.

٣٢ **يديعوت أحرونوت**، ١٧/ ١١/ ٢٠١٠ .

٣٣ موشيه معوز، موقع «واينت» (الإسرائيلي)، ١٣/ ٢/ ٢٠١٠.

٣٤ Berman, Eleazar (2010). **Meeting the hybrid threat: The Israel Defense Force's innovations against hybrid enemies, 2000- 2009** . M.A., GEORGETOWN UNIVERSITY, 2010

٣٥ . Debkafile (Debka.co.il). 12.9.2010

٣٦ .Brom, S,.« **The Exchange of Fire on the Northern Border**». INSS. No. 196, August 9, 2010

٣٧ .Brom, S,.» The Exchange of Fire on the Northern Border». INSS. No. 196, August 9, 2010

٣٨ Tyler, S. (2010). Hizbullah, Israel, and Palestine: Ethnicity and Symbolic Politics in the Israel-Lebanon War, 2006

٣٩ أوردتْ هآرتس في ١٨/ ٨/ ٢٠١٠ استطلاعًا يشير إلى هبوط دعم الأميركيين لإسرائيل، خلال الشهور الأحد عشر الأخيرة، من ٦٣٪ إلى ٥١٪.

٤٠ Hirst, D. (2010). **Beware of Small States: Lebanon, Battleground of the Middle East.** New York: .Nation Books

٤١ Richardson, D,. (May 2010).» Israel holds missile defence exercise». **Jane's Missiles and Rockets.** .Vol. 14, no. 5

٤٢ هآرتس، ٧/ ١/ ٢٠١٠ .

٤٣ Katz, Y,.(Jul 2010).«IDF tests ability to mobilize in time of conflict». **Jane's Defense Weekly**. Vol. .47, no. 29

٤٤ يديعوت أحرونوت، ٨/ ٨/ ٢٠١٠ .

٤٥ هآرتس، ٨/ ٨/ ٢٠١٠ .

٤٦ هآرتس، ٢٢/ ١١/ ٢٠١٠ .

٤٧ هآرتس، ٢٨/ ٩/ ٢٠١٠ .

٤٨ Ayyash, M.M,. (2010).«Hamas and the Israeli state: A 'violent dialogue' ». **European Journal of International Relations**. XX(X) 1–21

٤٩ Katz, Y,. (Jul 2010).« Israeli inquest highlights mistakes in Gaza flotilla raid». **Jane's Defense .Weekly** . Vol. 47, no. 29

٥٠ هآرتس ، ٢٣/ ١١/ ٢٠١٠ .

٥١ معاريف، ٨/ ٣/ ٢٠١٠ .

٥٢ يديعوت أحرونوت، ٧/ ١/ ٢٠١٠ .

٥٣ The Response of the Changing Threat (Conference). INSS. Jan 24, 2010